

## الملخص التنفيذي

### نتائج الانتخابات تعزز إمكانية فرض السيادة على المستوطنات

يصدر تقرير «مدار» هذا العام بعد مرور أسبوع على إجراء الانتخابات الإسرائيلية العامة للكنيست (٢١-٢٠١٩)، والتي جرت يوم ٩ نيسان ٢٠١٩، وانتهت مجدداً إلى فوز اليمين، وفتح الطريق واسعة أمام بنيامين نتنياهو لتشكيل حكومة برئاسته للمرة الخامسة، بعد أن حصلت كتلة أحزاب اليمين على ٦٥ مقعداً مقابل ٤٥ مقعداً لكتلة الوسط واليسار، و١٠ مقاعد للقوائم العربية.

وتعكس النتائج ما أشارت إليه تقارير «مدار» الإستراتيجية السابقة من صعود إسرائيل الثالثة التي تتجلى بهيمنة خطاب يميني استيطاني مشبع بالمفردات الدينية ومتمركز حول القومية اليهودية، الأمر الناتج عن تحولات سكانية، اجتماعية وأيدولوجية داخلية مرتبطة ببنية المجتمع الإسرائيلي كمجتمع مهاجرين استعماري، وبتقاطعها مع عوامل إقليمية أهمها احتلال ١٩٦٧ وما نتج عنه من إرهابات بعيدة الامد<sup>١</sup>. وكنا أشرنا إلى أن إسرائيل مرت بثلاث مراحل أساسية تعكس تغيرات عميقة في مجتمع المهاجرين ومشروعه: مرحلة إسرائيل الأولى التي امتدت منذ ١٩٤٨ وحتى ١٩٧٧ وهيمن فيها تيار «مباي» الاشتراكي العلماني الأشكنازي، وانتهت مع صعود إسرائيل الثانية بعد انقلاب ١٩٧٧، ممثلاً بصعود اليمين الليبرالي الجابوتنسكي بقيادة ميناخيم بيغن لسدة الحكم، وقد امتدت هذه الفترة حتى ٢٠٠٩، فيما عدا فترة قصيرة لحكومة نتنياهو الأولى التي حملت المؤشرات الأولى للتغير المقبل في داخل اليمين، من حيث التحول نحو يمين يغلب عليه الطابع الديني والاستيطاني والقومي في «إسرائيل الثالثة»، التي يمكن التأيخ لها منذ انتخاب حكومة نتنياهو الثانية في ٢٠٠٩ وحتى يومنا هذا.

نجاح الليكود بقيادة نتنياهو في هذه الانتخابات بتعزيز قوته بعد أن تمكن من الحصول على ٣٦ مقعداً، وهو أعلى عدد مقاعد منذ ٢٠٠٣، مقابل ٣٥ مقعداً لقائمة «كحول لفان» (أزرق أبيض)، وجاء هذا النجاح مغايراً للتوقعات والاستطلاعات التي تنبأت غالبيتها بتجاوز «أزرق أبيض» لليكود بفارق عدة مقاعد، كما جاء على الرغم من تجند وتحالف غير مسبوق لشخصيات وقوى مختلفة ومتنافرة في قائمة واحدة

من أجل إسقاطه، حيث ائتلف في هذه القائمة ثلاثة من رؤساء الأركان السابقين والبارزين، هم بيني غانتس، وموشيه يعلون الآتي من اليمين وصاحب خطة توطيّن مليون مستوطن بالضفة، وغابي اشكنازي، إضافة ليايّر لايبيد وحزبه «يوجد مستقبل» (بيش عتيد) الذي يطرح نفسه كحزب وسط.

والأهم، أن فوز نتنياهو هذا جاء في لحظة حرجة في مسيرته السياسية، في ظل نشر المستشار القضائي للحكومة افحاي مندلبليت، في ٢٨ شباط، وفي حمى المعركة الانتخابية توصيته بتقديمه للمحاكمة في ثلاثة ملفات فساد تتضمن الرشوة وخيانة الأمانة العامة<sup>٢</sup> وذلك مع إعطائه فرصة لعقد جلسة استماع يتم بعدها اتخاذ قرار فيما إذا كان سيتم تقديمه للمحاكمة.

وبالإضافة إلى حصول الليكود على أعلى عدد مقاعد (٣٦)، أظهرت النتائج أن كتلة اليمين تحظى بدعم شبه ثابت من قواعدها، وأن الحراك يتم داخل الكتل، وليس بين كتل اليسار واليمين.

وقد نجحت في هذه الانتخابات ستة أحزاب من اليمين في الحصول على ٦٥ مقعداً. فقد حصل حزب شاس الذي يمثل الحريديم الشرقيين (المتزمتين دينيا) على ٨ مقاعد، على الرغم من تنبؤات تحدثت عن إمكانية تحطمه، كما حصل حزب يهدوت هتوراة الذي يمثل الحريديم الاشكناز على ٧ مقاعد، وحصل حزب إسرائيلي بيتنا (يسرائيل بيتينو) الذي يمثل اليمين المتطرف العلماني للمهاجرين على ٥ مقاعد على الرغم من أن الاستطلاعات توقعت عدم اجتيازه نسبة الحسم، أما حزب كلنا (كولانو) برئاسة موشيه كلون والذي يمثل اليمين الاجتماعي الشرقي فقد حصل على ٤ مقاعد، ومن المتوقع أن يتم اندماجه مجدداً في الليكود.

وحصل حزب «اتحاد أحزاب اليمين» الذي يمثل ائتلاف المتدينين القوميين واليمين الاستيطاني والكهاني على ٥ مقاعد، وقد كان نتنياهو تدخل شخصياً من أجل توحيدده لضمان عدم تشتت أصوات اليمين، فيما انفصل كل من أيليت شاكيد وبينت عن حزب البيت اليهودي وأقاما حزب اليمين الجديد من أجل اجتذاب مزيد من الأصوات لليمين من العلمانيين والمتدينين القوميين، لكنهم فشلوا بعد أن نقصهم ١٥٠٠ صوت فقط لاجتياز نسبة الحسم.

وكان حزب هوية (زيهوت) بقيادة موشيه فيغلين الذي يرفع شعار بناء الهيكل حصد ١١٧٦٧٠ صوتاً؛ أي نسبة ٢,٧٣٪ من الأصوات، وفي النتيجة حصل تيار قوائم اليمين<sup>٣</sup> على أغلبية ساحقة تقارب ٥٥٪ من الأصوات الصحيحة العامة، و٦٣٪ من أصوات اليهود، أما الأحزاب العربية فحصلت على حوالي ٨٪ من الأصوات

---

بالإضافة إلى حصول الليكود على أعلى عدد مقاعد (٣٦)، أظهرت النتائج أن كتلة اليمين تحظى بدعم شبه ثابت من قواعدها.

---

الصالحة العامة، وحصلت كتلة اليسار -الوسط الصهيوني (ميرتس وحزب العمل وكتلة (أزرق أبيض) على ٣٤٪ من مجموع الأصوات الصالحة، ويبدو أن حزب أزرق أبيض امتص أصوات حزب العمل الذي انهار إلى ٦ مقاعد، وميرتس الذي حصل على ٤ مقاعد فقط .

وانهارت القائمة المشتركة التي كانت ممثلة بـ١٣ مقعدا في الكنيست الـ٢٠ قبيل الانتخابات بسبب خلافات داخلية مرتبطة بتوزيع المقاعد وتقسيمها، وأدى ذلك إلى أن تخوض قائمتان عربيتان الانتخابات، هما تحالف الجبهة والعربية للتغيير الذي حصل على ستة مقاعد، وتحالف التجمع والقائمة الإسلامية الذي حصل في النهاية على أربعة مقاعد، وكانت نسبة التصويت بين العرب انخفضت نتيجة شعور الإحباط من تفكك المشتركة إلى حوالي ٥٠-٥٢٪ مقابل ٦٤,٢٪ في الانتخابات السابقة. فيما صوت ما يقارب ٢٨٪ -٣٠٪ من العرب لأحزاب صهيونية، خاصة ميرتس التي حصلت على مقعد من الأصوات العربية، ولتحالف أزرق أبيض، مقابل ١٨٪ في الانتخابات السابقة.

#### ١. إسرائيل الثالثة: دلائل الانتخابات وإسقاطاتها

عكست الانتخابات الإسرائيلية عدة ظواهر مهمة مرتبطة بظاهرة ترسخ إسرائيل الثالثة والصراع الداخلي المرتبط بذلك بين تيارات سياسية ومجتمعية على هويتها ومستقبلها .

ومن أهم الظواهر التي انعكست في هذه الانتخابات:

#### ١.١ ظاهرة النجومية الفردية والضبابية السياسية

أبرزت انتخابات إسرائيل للكنيست الـ٢١ من خلال ظاهرة «أزرق أبيض» (كحول لفان)، وقبلها حزب «يوجد مستقبل» (بيش عتيد)، برئاسة لايبيد، تحول النجومية السياسية إلى ظاهرة مركزية في تشكيل المشهد الحزبي في إسرائيل. فقد تشكل بداية حزب «مناعة لإسرائيل» (حوسين ليسرائيل) حول شخصية قائد الأركان السابق بيني غانتس، والذي رغم امتناعه عن الإدلاء بأي تصريح أو مقابلة وحديث قبل اللقاء خطابه الأول، تحول إلى نجم، ونجح خلال أشهر معدودة في بناء شعبية واسعة سمحت له بأن يضم له نجوما من الجنرالات، حيث ضم بداية موشيه يعلون، ثم ضم غابي اشكنازي، وبعدها قام بالتحالف الكبير مع حزب «بيش عتيد» بزعامة يائير لايبيد.

يترتب عن هذه الظاهرة -التي تعتمد على جاذبية النجم وقدراته على استقطاب

---

يتم الحراك بين الأحزاب في اليمين، وليس بين كتل اليسار واليمين.

---

المنتخبين، وفي ظل عدم وجود سياق ميداني ضاغط (انتفاضة أو حالة حرب)- امتناع وحرزبه عن تبني برنامج سياسي واضح، بل تحويل الضبابية في المواقف إلى جزء من التكتيك الترويجي للنجم وقائمه من أجل كسب الأصوات من اليمين والوسط واليسار، والامتناع عن اتخاذ مواقف واضحة من قضايا إشكالية كالاحتلال والحل السياسي، وبدل ذلك يجري التركيز على مواضيع داخلية، كالمواضيع الاجتماعية وأهمية «وحدة الشعب»، أو القيم المؤسساتية حول ثقافة الحكم.

أدت هذه الضبابية إلى إظهار أحزاب اليمين على أنها الوحيدة فعليا ذات المصدقية، وهو ما ساعد نتنهاو وحرزبه في الظهور لاحقا بمظهر من يملكون برنامجا سياسيا واضحا، بعد أن أعلن نتنهاو أنه سيقوم بضم المستوطنات للسيادة الإسرائيلية، مقابل حالة الضبابية التي كانت تحيط بقائمة تحالف «أزرق أبيض» الذي امتنع عن طرح بديل سياسي واضح، وبدل ذلك ركز حملته على قضية استعادة هبة مؤسسات الدولة وترميم «الدولانية» و«الرسمية» وإصلاح العلاقات الداخلية التي تضررت حسب رأيهم بسبب تغذية نتنهاو لحالة الاستقطاب الداخلي.

## ١.٢ ظاهرة «أزرق أبيض» بزعامة غانتس تعبير

### عن الصراع في إسرائيل بين «إسرائيل المؤسساتية» و«الثالثة»

ركزت حملة أزرق أبيض على استعادة وترميم الدولانية التي يطلق عليها بالعبرية (مملختيوت)، وهي إشارة إلى طريقة إدارة تبنهاها وصكها كمصطلح ديفيد بن غوريون، وتحيل إلى عملية نقل ثقل القرارات المرتبطة بإدارة الدولة وهويتها وقيمها وأدوار أجهزتها، من المؤسسات والمنظمات المحسوبة على الأحزاب (التي سيطرت عليها «مباي» فترة الانتداب مثل الهستدروت)، إلى مؤسسات الدولة الرسمية، وهي العملية التي أدت فعليا إلى تحويل المشروع الصهيوني الاستعماري من «مشروع لحزب مباي» إلى دولة مؤسسات عام ١٩٤٨.

وتعتبر الدولانية نقطة قوة نظام الحكم في إسرائيل، لكنها تعرضت لضربات متلاحقة خلال حكم نتنهاو الذي اعتمد على الشعبوية والتحريض كأداة استقطاب سياسية، إذ تم المس بمؤسسات الدولة مثل: المستشار القضائي، النيابة العامة، ووحدات التحقيق في الشرطة والمحكمة العليا، إضافة إلى الإعلام، وتم التشكيك بهذه المؤسسات وبنواياها، كما سعى نتنهاو وشركاؤه في أحزاب اليمين الاستيطاني، خصوصا بقيادة شاكيد، إلى إعادة تشكيل مؤسسات -اعتبرت تاريخيا معقلا للرسمية الدولانية، مثل محكمة العدل العليا ومؤسسات القضاء- وفق أيديولوجيا

---

امتص حزب أزرق أبيض، كما يبدو،  
أصوات حزب العمل المنهار إلى  
٦ مقاعد.

---

حزبية يمينية، وسعت وزيرة الثقافة إلى التحكم بما ينتج في الحيز الثقافي عبر طرح قانون الولاء في الثقافة (وإن لم يمر) ، وقام ننتياهو بمهاجمة قائد الشرطة ووحدات التحقيق فيها، والهجوم بشكل غير مسبوق على الصحافة، والامتناع عن إجراء مقابلات مع صحافيين إسرائيليين، إضافة إلى تبني التحريض على الفلسطينيين وجمعيات المجتمع المدني المناهضة للاحتلال أو المدافعة عن حقوق المواطن، واتهام كل من ينتقده بأنه يساري، وأن هذا اليسار نسي -كما أشار سابقا- ماذا يعني أن يكون يهوديا .

وبهذا، اعتبر قسم من النخب الإسرائيلية التقليدية ننتياهو -الذي يتبنى التحريض- خطراً على مستقبل دولتهم، وانقلاباً على قيمها الأساسية وروحها كما «يتخيلونها»، وكما صكت من قبل بن غوريون في «الدولانية» (الملخيتوت).

جاء ترشح غانتس، قائد الأركان السابق، بحديثه عن ترميم الدولانية ليطلق الحنين لإسرائيل الدولانية ويعكس فعلياً محاولة إحيائها بصيغتها الاشكنازية العلمانية القوية والعقلانية، التي ترسخ صهيونية الدولة دون شعبية. وشكل تحالف قائمة بيني غانتس مع حزب يوجد مستقبل بقيادة بيئر لايبود بصورته الاشكنازية العقلانية، واستقطاب موشيه يعالون الذي يمثل القائد العقلاني اليميني، وغابي اشكنازي قائد الأركان الموثوق، محاولة إنقاذ «إسرائيل» من الشعبوية الننتياهوية التي تمثل إسرائيل الثالثة، والتي تتهم بأنها «سرقت الصهيونية والدولة» من مؤسسيها، لتذهب بها نحو التدهور، من هنا يمكن أن نفهم تحول قائمة أزرق أبيض إلى مغناطيس جاذب لمصوتين من أحزاب وتوجهات أيديولوجية مختلفة ممن يعتقدون أن شعبية اليمين الجديد سرقت لهم حلمهم «الجميل» الذي يسيل من بين أياديهم كما يتخيلون، وهو ما يعني :

أولاً: أن حزب العمل كفكرة لم ينهر، وإن حصل على ستة مقاعد، بل تمت إعادة تدويره فعلياً من خلال حزب أزرق أبيض؛ الذي مثل «مباي» بحلة جديدة! ثانياً: أن مخزون أصوات اليسار الوسط محدود، وأنه صار أقلية مقابل ترسخ كتلة اليمين، إذ إنه وعلى الرغم من كل الاستقطاب والتحالفات بين تيارات مختلفة وقوى متنافرة لإسقاط اليمين بزعامة ننتياهو، ظل الحراك بين الأحزاب داخل الكتل وليس بينها، مع وجود أكثرية كبيرة لكتلة اليمين كما أظهرنا أعلاه.

### ١٠٣ وحده اليمين طرح برنامجاً سياسياً - الضم

ركز ائتلاف أزرق أبيض على المطالبة بترميم الدولانية، وإطلاق الحنين لـ «إسرائيل الأولى»،

انخفضت نسبة التصويت بين العرب نتيجة الإحباط من تفكك المشتركة إلى حوالي ٥٠-٥٢٪ مقابل ٦٤,٢٪ في الانتخابات السابقة.

ومحوّر حملته الانتخابية حول ننتياهو متهما إياه بتدمير قيم إسرائيل والمخاطرة بمستقبلها، في المقابل ركز خطاب ننتياهو على اتهام خصومه بأنهم يسار أو يسار متخفٍ، وينوون التحالف مع «العرب» لإسقاط حكم اليمين، وعلى اتهام الإعلام بأنه يساري متآمر عليه بسبب مواقفه اليمينية الصلبة، وقد جاء طرحه لضم المستوطنات ليكرس صورته كزعيم أيديولوجي صلب، حيث ساهم اعتراف ترامب بسيادة إسرائيل على الجولان وقبلها القدس ونقل السفارة للقدس، إضافة إلى إحضار رفات الجندي المفقود منذ معركة جسر سلطان يعقوب من سورية، وبمساعدة سورية، بإظهاره أيضا «كزعيم» بمستوى دولي!

## ١.٤ اليمين يمكن أن يتمدد أكثر لأنه يستغل سياسات الهوية

تظهر تركيبة كتلة اليمين الحزبية التي تم انتخابها مؤخرا أن اليمين يمثل طيفا مجتمعيا متعددًا وواسعًا، ويضم فئات من خلفيات مختلفة منها العلمانية، الدينية المتزمتة، والدينية القومية والشرقية، إضافة طبعا إلى الاشكنازية، ما يعني أن اليمين كما يبدو نجح في تحويل الاختلافات إلى أداة استقطاب تعتمد سياسات الهوية، وتسمح له باستقطاب فئات متميزة من خلال مخاطبة هوياتها، في مقابل انحسار جمهور المصوتين لتيار الوسط واليسار في الفئة العلمانية الاشكنازية أساسا. ومن المتوقع أن ينطوي ترسخ حكم اليمين في إسرائيل على آثار مهمة فيما يخص مستقبل القضية الفلسطينية ووضع الفلسطينيين داخل إسرائيل. وتكمن أهمية هذه التغيرات في تقاطعها مع عوامل دولية وإقليمية داعمة للوجهة الإسرائيلية ومهددة للقضية الفلسطينية وفرص انتهاء الاحتلال، أهمها أولا وجود إدارة افنجيلية صهيونية في أميركا يمثلها ترامب وإدارته تتأهب لطرح ما تسميه صفقة القرن، ثانيا، صعود اليمين الفاشي القومي في العالم وتمده إلى دول جديدة شكلت سابقا مراكز دعم للشعب الفلسطيني منها البرازيل والهند، وثالثا استمرار تآكل الموقف العربي والانقسام الفلسطيني وانهيار القائمة المشتركة في ظل ترسخ قوة إسرائيل الاقتصادية والتكنولوجية.

## ٢. إسقاطات تجديد الثقة باليمين عامة ونتنيهاو خاصة على القضية الفلسطينية

من المتوقع أن تكون حكومة ننتياهو الخامسة من حيث تركيبتها شبيهة إلى حد بعيد بحكومته الرابعة التي شكلها في ٢٠١٥ مع استبعاد بينت وشاكير كأشخاص، وبقيتهم فكريا وتوجها مع وجود فرصة منخفضة لإقامة حكومة وحدة وطنية. في حال تشكّل

---

جاء ترشح غانتس ليطلق الحنين لإسرائيل الدولاتية، ويعكس فعليا محاولة إحيائها بصيغتها الاشكنازية العلمانية القوية والعقلانية، التي ترسخ صهيونية الدولة دون شعبية.

---

حكومة يمينية من المتوقع أن تشهد الفترة المقبلة توجهين أساسيين:

١. دعم المشروع الاستيطاني ومشروع الضم وفرض السيادة على المستوطنات.
٢. ترسيخ الهوية القومية اليهودية للدولة، وتآكل قيم الديمقراطية وحقوق الفلسطينيين.

## ١,٢ دعم المشروع الاستيطاني ومشروع الضم

تتفق أحزاب اليمين على اعتبار الضفة الغربية جزءاً من أرض إسرائيل، وترى أن أي انسحاب منها هو تنازل عن الوطن التاريخي لليهود، من هنا تتفق هذه الأحزاب على ضرورة تكريس الاستيطان ودعم المشروع الاستيطاني، إضافة إلى رفض الوصول إلى حل سلمي مبني على الانسحاب من أراضي ٦٧ وانتهاء الاحتلال. فقد تميز حكم نتنياهو منذ ٢٠٠٩ بتبني تكتيك المراوغة، والعمل على إزاحة الاهتمام من القضية الفلسطينية إلى الملف الإيراني، وإلقاء اللوم على الفلسطينيين في كل شيء، وذلك من أجل للتهرب من أي محاولة دولية لإنهاء الاحتلال. وفي المقابل عمل نتنياهو وحكوماته المتعاقبة بمثابة من أجل تحقيق الأيديولوجيا اليمينية التي يتبناها، وذلك من خلال العمل على تغيير الوقائع على الأرض عبر البناء الاستيطاني ومشاريع ربط المستوطنات مع إسرائيل وسن القوانين التي ترسخ الاستيطان وتدمج المستوطنات في مؤسسات الدولة وأجهزتها.

---

لم ينهر حزب العمل كفكرة، وإن حصل على ستة مقاعد، بل تمت إعادة تدوير توجهه من خلال حزب أزرق أبيض، «مباي» بحلة جديدة!

---

وقد وعد نتنياهو خلال حملته الانتخابية - كما يفصل فصل المشهد السياسي الحزبي- بأنه سيسعى إلى فرض السيادة الإسرائيلية على المستوطنات، وأوضح أن ذلك يشمل المستوطنات المعزولة، وأضاف أنه لن يخلي ولو مستوطنا يهوديا واحدا، معتبرا أن ذلك شكل من التطهير الاثنوي. فعليا، امتنع نتنياهو عن دعم مشاريع الضم التي طرحت خلال فترة حكومته السابقة، لكن الواضح هو أن الأمر مرتبط بتحين الفرصة المناسبة.

وفي ظل وجود إدارة أميركية داعمة تماما لنتنياهو، وإعلان ترامب خلال الفترة الانتخابية عن الاعتراف بسيادة إسرائيل على الجولان، والاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة إليها، فإنه من المهم الإشارة إلى التالي:

١. من غير المرجح أن يكون نتنياهو طرح مسألة الضم من دون التشاور مع إدارة ترامب، ومن دون وجود تفاهات ما على الموضوع.
٢. يراهن نتنياهو على رفض الفلسطينيين لصفقة القرن من أجل إلقاء اللوم عليهم للبدء بتنفيذ مسألة الضم.

٣. تعني تركيبة حكومة نتنياهو من اليمين الديني والاستيطاني أنه سيسعى إلى

ارضائهم بفرض السيادة على مناطق من الضفة الغربية إذ إن بقاء حكومته مشروط ببقاء أصغر حزب فيهم.

٤. يرتبط مستقبل نتنيا هو الشخصي بتجنيد أحزاب اليمين لصالح بقاءه، ومن الممكن أن تتم عملية مفاوضات الضم بسن «القانون الفرنسي» الذي يمنع تقديم رئيس حكومة للمحاكمة وهو على رأس عمله.

٥. يشكل السياق العام الجيو-سياسي والدولي بيئة مريحة لإسرائيل لتنفيذ مخططاتها المرتبطة بالضم.

٦. سيسمح الانقسام الفلسطيني الذي اعتبره نتنيا هو مفيدا لإسرائيل والذي من المتوقع ان يسعى لاستثماره وتعزيزه، سيسمح لنتنيا هو بالمانورة، واستخدام سياسة العصا مع طرف والجزرة مع طرف آخر لإدارة الانقسام والاستفراء بكل جهة على حدة لفرض الأجندة اليمينية للضم، وتحويل الضفة إلى منطقة معازل رسمية تدار على نمط غزة.

٧. تأكل الحاضنة العربية وانخفاض الاهتمام بالمسألة الفلسطينية ودخول إسرائيل من خلال شق الصراع السني الشيعي إلى العالم العربي، وتحوّل إيران إلى محور العداء لدول عربية وليس إسرائيل التي صارت تتموضع معهم في الموقع ذاته، ما خلق شراكة بحكم الأمر الواقع.

---

تظهر تركيبة كتلة اليمين الحزبية التي تم انتخابها مؤخرا أن اليمين يمثل طيفا مجتمعيا متعددًا وواسعًا، ويضم فئات من خلفيات مختلفة.

---

## ٢,٢ السعي لترسيخ الهوية القومية اليهودية الاستيطانية

انتقلت إسرائيل من الصهيونية «القومية العلمانية الاستعمارية» التي تركز على فكرة الدولة القومية العلمانية إلى «القومية اليهودية الاستيطانية» التي تركز على البعد اليهودي الديني التاريخي لأرض إسرائيل، وعلى الاستيطان ببعده الديني التوراتي<sup>٦</sup>.

هذا التحول في معنى الاستعمار ، وتحوله من فكرة قومية علمانية محورها دولة إسرائيل إلى دينية يهودية محورها أرض إسرائيل، أسهمت في صعود إسرائيل الثالثة، والتعبير عنها ينعكس بشكل كبير في محاولات تقييد عمل مؤسسات المجتمع المدني ذات التوجه الديمقراطي، وزيادة ضخمة في منظمات اليمين القومية اليهودية، كما يوضح بشكل خاص الفصل الاجتماعي.

ووجد هذا التحول تعبيره في الانتقال التدريجي من خطاب «الدولة اليهودية الديمقراطية» إلى خطاب «القومية اليهودية»، ووصل ذروته في سن قانون أساس «إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي» في تموز ٢٠١٨ الذي يحلله فصل



«الفلستينيون في إسرائيل» والذي يستخلص تحول المواطنين الفلستينيين فعليا إلى رعايا على أثره.

وقد جاء في قانون القومية أن «أرض إسرائيل هي الوطن التاريخي للشعب اليهودي، وبها قامت دولة إسرائيل التي ينحصر فيها حق تقرير المصير على الشعب اليهودي»، التي وإن حدد أنها في «أرض إسرائيل»، فهو لم يحدد أين هي حدودها، ما يعني أن كل ما جاء في القانون ينطبق على كل مكان بين البحر والنهر، فالقانون لا يحدد الخط الأخضر حداً لإسرائيل المقصودة. إذ «القدس الكاملة والموحدة هي عاصمة إسرائيل» وأن إسرائيل ستكون مفتوحة أمام الهجرة اليهودية، وجمع الشتات اليهودي، حيث يعد الاستيطان اليهودي قيمة قومية، يوجب تشجيعه وتطويره، وهو ما يعني أن الاستثمار في المستوطنات دون حصرها في مكان ما هو قيمة عليا للنظام الذي يمكنه أن يقرر بناء مستوطنات خاصة فقط لليهود في كل مكان الآن بموجب هذا القانون.

ولم يُذكر الفلستينيون أو العرب في القانون ولا مرة، وأخرجوا منه تماما، فيما ذكرت لمرّة واحدة اللغة العربية على طريق السلب من حيث تخفيض مكانتها من لغة رسمية إلى لغة ذات مكانة خاصة.

يتميز هذا القانون عما سبقه من قوانين أساس، أولا بالتركيز على «الهوية اليهودية» القومية للدولة وإسقاط وجود أي مجموعات قومية أخرى حتى التي تؤدي خدمة إجبارية في الجيش كالدروز. وقد تم في هذا القانون، على خلاف قوانين أساس أخرى سعت للموازنة بين القيم الكونية واليهودية، إسقاط مبدأ الديمقراطية الذي سبق إقرانه بيهودية الدولة كما جاء في أول ذكر لهوية الدولة اليهودية والديمقراطية عام ١٩٨٥ في تعديل قانون أساس الكنيسيت ٩ وإضافة بند ١٧، أو قانون أساس حرية التشغيل الذي سن عام ١٩٩٢. كما يختلف عن قانون أساس حرية الانسان وكرامته من العام ١٩٩٢ الذي جاء في بند أهدافه ١: إن هدف قانون الأساس هذا حماية كرامة الإنسان وحرية، وإرساء قيم دولة إسرائيل كدولة يهودية وقومية في هذا القانون، وهو ما يعني أن إسرائيل انتقلت من مرحلة محاولة أخذ القيم الكونية المرتبطة بالديمقراطية بعين الاعتبار، ومحاولة موازنتها مع الهوية اليهودية، إلى مرحلة الانحصار فقط في القيم اليهودية دون أي اهتمام بالقيم الكونية.

تنتقل الرؤية الأساسية الموجهة لقانون أساس «إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي» كما تجلت في بنوده المختلفة وكما عبرت عنها تصريحات السياسيين المبادرين والداعمين له من مبدأ أساسي ناظم وموجه مبني على ثنائية الحضور

تعني تركيبة حكومة ننتياهو من اليمين الديني والاستيطاني أنه سيسعى إلى إرضائهم بفرض السيادة على مناطق من الضفة الغربية. إذ إن بقاء حكومته مشروط ببقاء أصغر حزب فيهم.

والاستحضار الكامل لليهودي فعليا ورمزيا والغياب والتغيب الكامل للفلسطيني فعليا ورمزيا، ما يعني تحويلهم إلى رعايا الدولة لا مواطنيها فعليا. وإن كانت القوانين السابقة تتحدث ولو شكليا عن قيم عالمية من قبيل المساواة والعدالة والحرية، فإن هذا القانون يتحدث فقط على ما «اليهودي» كونه يهوديا فقط!

وقد استشرست الكنيسة الـ ٢٠ في سن القوانين التي تؤكد على قيم الاستيطان، وتناهض حقوق الفلسطينيين، وتسعى إلى تزييف الضم، فقد أظهر تقرير مركز «مدار» السنوي حول التشريعات العنصرية والمناهضة لحل الدولتين<sup>١</sup> الذي نشر في نهاية شباط ٢٠١٩، أن الدورة العشرين للكنيسة الإسرائيلي والتي امتدت ما بين ٧ أيار ٢٠١٥ وحتى ١ كانون الثاني ٢٠١٩ شهدت موجة غير مسبوقه من التشريعات العنصرية والداعمة للاحتلال والاستيطان. فقد عاجت الكنيسة العشرون ٢٢١ قانونا ضمن هذا الإطار، من بينها ٣٥ قانونا أقرت بالقراءة النهائية، إضافة إلى ٦ قوانين استدمجت في هذه القوانين، ما يعني عمليا أنه تم سن ٤١ قانونا.

وللمقارنة، فقد تم في الولاية الـ ١٧ للكنيسة إبان فترة حكومة «كديما» برئاسة إيهود أولمرت، ٢٠٠٦-٢٠٠٩، إقرار ٦ قوانين، وفي الولاية التالية الـ ١٨، في فترة حكومة بنيامين نتنياهو، ٢٠٠٩-٢٠١٣، تم إقرار ٨ قوانين (قائمة بهذه القوانين في الملحق الثاني من هذا التقرير)؛ أي أن حكومة نتنياهو الرابعة سجلت زيادة بنسبة ٥٨٣٪ في التشريعات العنصرية والتمييزية والداعمة للاستيطان (إذا ما احتسبنا فقط ٣٥ قانونا) مقارنة بالكنيسة الـ ١٧، وزيادة بنسبة ٤٣٧٪ مقارنة بالكنيسة الـ ١٨ التي ترأس نتنياهو خلالها الحكومة أيضا.<sup>١٠</sup>

وفي ظل التوقعات بتشكيل نتنياهو للحكومة الخامسة برئاسته ومع وجوده تحت خطر المحاكمة والسجن من جهة وصفقة القرن من جهة ثانية، فإنه من المتوقع أن يستمر في إعطاء دعمه لسن مزيد من القوانين والتشريعات التي تؤكد هوية الدولة القومية اليهودية الاستيطانية، والتي تحضر الأرضية لعملية فرض السيادة الإسرائيلية على المستوطنات وضمها. بالإضافة إلى استمرار مساعي محاصرة مؤسسات المجتمع المدني التي تعارض الاحتلال، والسعي إلى نزع شرعيتها وشرعية الخطاب الذي يناوئ الاحتلال، ومهاجمة القيادات الفلسطينية في الداخل، وقيادة السلطة الفلسطينية واستمرار قضم حقوق المواطن للمواطنين في الداخل.

### ٣. فرص أمام الفلسطينيين:

على الرغم من الظروف المريحة والداعمة لنتنياهو من حيث ترسيخ حكم

---

انتقلت إسرائيل من الصهيونية «القومية العلمانية الاستعمارية» إلى «القومية اليهودية الاستيطانية» التي تركز على الاستيطان ببعده الديني التوراتي.

---

---

تنطلق الرؤية الأساسية الموجهة لقانون أساس «إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي من مبدأ أساسي مبني على ثنائية الحضور والاستحضار الكامل لليهودي فعليا ورمزيا، والغياب والتغيب الكامل للفلسطيني فعليا ورمزيا.

---

اليمن وتجديد الثقة فيه، والاستقرار الاقتصادي، وإنجازات إسرائيل في المجال التكنولوجي، ووجود بيئة دولية داعمة مع وجود إدارة ترامب، وانتقال دول كبيرة من دعمها للفلسطينيين إلى جانب إسرائيل كالبرازيل والهند، إضافة إلى صعود اليمين القومي المتطرف في أوروبا، وحالة الركافة في المحيط العربي والفلسطيني، إلا أن هذه الظروف من الممكن أن تتغير جزئياً وتتحول إلى ظروف غير داعمة.

إذ إن الإدارة الأميركية بقيادة ترامب يمكن أن تتغير، كما أن هناك تزايداً في النقد الموجه إلى بنيامين نتنياهو في صفوف قيادات ديمقراطية، وهذا ما يمكن محاولة العمل على استثماره، ناهيك عن أن التحالف بين نتنياهو وقيادات اليمين الفاشي في العالم، واصطفاه إلى جانب شخصيات من اليمين المتطرف، يمكن أن تفسح المجال أمام الفلسطينيين لتعميق تحالفهم مع فئات ديمقراطية في العالم، والاستثمار

بشكل خاص في الدبلوماسية الشعبية، وكل ذلك طبعا في حال استطاعوا أولا ترتيب بيتهم الداخلي.

## الهوامش

- ١ للمزيد انظر هنيدي غانم ، ٢٠١٥ ، «المخلص التنفيذي» تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠١٥ المشهد الإسرائيلي ٢٠١٤ ، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»، رام الله. وأيضا أنطوان شلحت، «اليمن الإسرائيلي الجديد- عودة إلى الواقع» المشهد الإسرائيلي، ٢٠١٦/٢/٢ على الرابط التالي : <https://goo.gl/yZlu4Y> (آخر مشاهدة ٢٠١٧/٣/٢).
- ٢ توصيات المستشار القانوني افحاي منلبليت على الرابط التالي : <https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-5471475,00> . html (آخر مشاهدة ٢٠١٩/٤/٨).
- ٣ نستخدم مصطلحات اليمين واليسار إجرائيا، وتضم قوائم اليمن التي تم احتسابها للحصول على النسبة كلا من الليكود وشاس ويهدوت هتورا ويسرائيل بيتينو واتحاد اليمين وكولانو واليمين الجديد وزيهوت.
- ٤ لجنة الانتخابات المركزية، النتائج النهائية للانتخابات الكنيست الـ ٢١ على الرابط التالي : <https://votes21.bechirov.gov> . / (آخر مشاهدة ٢٠١٩/٤/١٤)
- ٥ ما زالت النسب غير دقيقة بسبب وجود صناديق في المدن المختلطة غير محسوبة حتى الآن ضمن النسب.
- ٦ المستوطنة هي كلمة توراتية رديفة هنا ل «התיישבות»، مصدرها سفر يهوشوع بن نون الذي تقول الأسطورة بأنه بعد أن غزا أرض كنعان، قسم الأرض بين اسباط إسرائيل الاثني عشر إلى «نحوت-مستوطنات» حيث استوطن كل سبط في «نحاله»(مستوطنة) واتخذها له.
- ٧ جاء في قانون أساس حرية التشغيل الذي سنن عام ١٩٩٢ في البند الثاني فيه أن هدف هذا القانون الحفاظ على حرية التشغيل من أجل إرساء بقانون قيم دولة إسرائيل كدولة يهودية وديموقراطية. رابط القانون : [https://www.nevo.co.il/law\\_html/Law01/145\\_002.htm](https://www.nevo.co.il/law_html/Law01/145_002.htm)
- ٨ جاء في قانون أساس حرية الانسان وكرامته من العام ١٩٩٢ في بند أهدافه ١ : ان هدف قانون الأساس هذا حماية كرامة الإنسان وحرية، وإرساء قيم دولة إسرائيل كدولة يهودية وقومية في هذا القانون. رابط القانون : <https://main.knesset.gov.il/Activity/Legislation/Documents/yesod3.pdf>
- ٩ جرابيسي، برهوم ، ٢٠١٩ ، سجل القوانين العنصرية والداعمة للاحتلال والاستيطان في الكنيست الـ ٢٠ (٧ أيار ٢٠١٥ - كانون الثاني ٢٠١٩)، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مدار، على الرابط التالي: <https://www.madar-center.org/%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1/%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%AE%D8%A7%D8%B5%D8%A9/8142-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%86%D9%8A%D8%B3%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%8020-%D8%B3%D8%AC%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D8%A7%D9%86%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%86%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D9%85%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%84%D8%A7%D9%84-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%86-7-%D8%A3%D9%8A%D8%A7%D8%B1-2015-1-%D9%83%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A-2019>
- ١٠ لا توجد إحصائية بشأن الولاية الـ ١٩ برئاسة نتنياهو ٢٠١٣-٢٠١٥، لكونها قصيرة، ولم يستمر عمل الكنيست لأكثر من ٢٠ شهرا، من ضمنها حوالي ٨ أشهر عطل برلمانية خلال عامين.

## الحلّ.. «بقايا» الوقائع الإسرائيلية!

عاطف أبو سيف

### مدخل

خلص تقرير العام الماضي إلى أن المقولات السياسية الإسرائيلية، في سياق «عملية التسوية» مع الفلسطينيين، انزاحت من خطاب «لا يوجد شريك» نحو «لا حاجة لشريك»، وذلك اعتماداً على رؤية أنه «لا حاجة للحل»، وأن الفلسطينيين يمكنهم أخذ المتاح والمتبقي على الأرض، علماً أن ما هو متاح، وفق وجهة النظر هذه، وكما يبين التقرير، هو ما تحدده إسرائيل، بمعزل عما يريده الفلسطينيون. فعلياً، لم تعد هناك عملية سلام، ولم تسجل جهود تذكر لإعادة إحيائها، بل إن الصراع السياسي وصل أشده في ظل القطيعة مع تلك الجهود؛ مع اصطفاة إدارة دونالد ترامب في خانة إسرائيل، دون إشغال نفسها كثيراً بالتفكير في المحافظة على صورة «الوسيط» المحايد بين الطرفين كما فعلت الإدارات السابقة؛ فضلاً عما يمكن وصفها بحالة «اللاتدخل» من قبل بقية الأطراف الأخرى؛ الأوروبيين تحديداً. ويمكن ملاحظة أنه مع حالة الجمود السياسي تلك، غابت المبادرات إلا في الميدان، إذ شهدت الأوضاع على الأرض، في المقابل، تصعيداً متواصلاً، خصوصاً في القدس، التي أصبحت أميركياً، في الآونة المنظورة على الأقل، خارج إطار التفاهات عملياً بعد نقل سفارة الولايات المتحدة إليها والاعتراف بها عاصمة لإسرائيل. يسلط هذا الجزء من التقرير الإستراتيجي الضوء على ملف إسرائيل والمسألة

الفلسطينية من خلال محاولة فهم دينامية العلاقات التي حكمتها خلال العام ٢٠١٨، ومحدداتها، وأهم ما اتسمت به، إلى جانب تجلياتها الميدانية. ويرى التقرير أنه لا ينبغي إغفال المتغيرات على الساحة الخارجية المحيطة بإسرائيل بوصفها عاملاً حيوياً في تشكيل علاقاتها المباشرة مع الفلسطينيين، ويمكن أن نجد انعكاسات ذلك سواء عند النظر إلى المتغيرات «السلبية» - بالنسبة لإسرائيل - على الساحة الشمالية، أو تلك «الإيجابية» المتصلة بملف «السلام الإقليمي» عبر التطبيع المباشر مع بعض الدول العربية. بعد ذلك ينظر التقرير في مواقف أركان السياسة الإسرائيلية، خاصة قادة الأحزاب الكبرى، للموضوع الفلسطيني، قبل أن ينتقل لتحليل السياق السياسي للملف الفلسطيني الإسرائيلي على مقلبين: الحراك الخارجي الغائب، وخصوصاً المواقف الأميركية؛ والحراك الفلسطيني المضاد.

ثم يقدم التقرير خلاصة عن الوضع الميداني خلال العام الماضي في كل أماكن التماس بين الفلسطينيين والإسرائيليين، الذي شهد تدهوراً كبيراً هذا العام مع زيادة حدة المواجهات في الضفة الغربية، ووصول اعتداءات المستوطنين بحق المدنيين الفلسطينيين إلى مستويات غير مسبوقة، وظهور مسيرات العودة في غزة وما شكلته من تحديات جديدة ونمط آخر في حالة المواجهة القائمة بين قطاع غزة وإسرائيل. وختاماً يعرض التقرير أهم التصورات الإسرائيلية لمستقبل العلاقة مع الفلسطينيين، ويختتم بملاحظات عامة.

---

تتأثر معالجة إسرائيل للمسألة الفلسطينية بمجموعة من العوامل والتحديات، أحدثها تعزيز التواجد الإيراني في سورية وفرص عودة إيران لتطوير البرنامج النووي بعد إعلان ترامب انسحابه من اتفاق "خمس زائد واحد".

---

## ١. السياق الخارجي المؤثر على المعالجة الإسرائيلية للملف الفلسطيني

تتأثر معالجة إسرائيل للمسألة الفلسطينية بمجموعة من العوامل والتحديات وبسلم الأولويات التي تحاول العمل وفقه. ويمكن تلخيص أهم العوامل التي تقف على سلم أولويات إسرائيل بالتالي:

إيران: تدعي إسرائيل أن التحديات الإيرانية في العام ٢٠١٨ لأمنها مرتبطة بثلاث قضايا أساسية:

(١) تعزيز التواجد الإيراني في سورية وزيادة نشاط الجيش الإيراني ووحداته هناك؛

(٢) فرص عودة إيران لتطوير البرنامج النووي بعد إعلان ترامب انسحابه من اتفاق «خمس زائد واحد»؛<sup>١</sup>

(٣) مستقبل النظام الإيراني في ظل الاضطرابات الداخلية التي عصفت بالجمهورية الإسلامية. إضافة لكل ذلك، لا تزال إيران تحاول توطيد نفوذها في المنطقة، من

سورية ولبنان إلى اليمن والبحرين وصولاً إلى غزة.<sup>٢</sup>  
سورية: السؤال الأبرز في النقاش الإسرائيلي تركّز على مدى صمود سياسة «المعركة بين الحروب»\* التي اتبعتها قيادة الأركان منذ ٢٠١٣، وحددت نسق تدخل إسرائيل العسكري في الجبهة السورية.  
حزب الله: لم يعد التهديد متمثلاً بوجود حزب الله في لبنان وإمكانية التصعيد معه على تلك الجبهة وحسب؛ بل صار الحديث يدور عن دور حزب الله شمال هضبة الجولان. ثمة تخوف كبير في إسرائيل، يرتقي لليقين، بأن حزب الله سيستخدم منطقة الحدود في هضبة الجولان كساحة تصعيد جديدة ضدها.  
روسيا: رغم الزيارات المتكررة التي قام بها رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، لموسكو في أكثر من مناسبة خلال العام ٢٠١٨، فإن العلاقة مع روسيا اتسمت بالتوتر بسبب طبيعة الصراع في سورية.

#### ١٨، كيف يتفاعل كل السابق مع السياق الفلسطيني؟

بالقدر الذي تراجع فيه الملف الفلسطيني إسرائيلياً، فإن ضرورة التعامل مع غزة ظهر بقوة في الخطاب، وانعكس في الممارسة عبر فتح الطريق أمام وسطاء التهدئة.

تتقاطع كل تلك المحددات في الجبهات المختلفة مع الجبهة الداخلية الفلسطينية في أكثر من سياق، حتى في السياق العسكري؛ إذ من غير المؤكد بالنسبة للأوساط الأمنية والسياسية الإسرائيلية أنه في حال اندلاع حرب في الشمال أن تبقى جبهة الجنوب في غزة هادئة. ثمة ترجيحات بأن الفصائل الفلسطينية هناك ربما تدفع إسرائيل إلى فتح أكثر من جبهة. لذلك أيضاً، وبالقدر الذي تراجع فيه الملف الفلسطيني إسرائيلياً أمام هذه التحديات والتهديدات، فإن ضرورة التعامل مع غزة ظهر بقوة في الخطاب، وانعكس في الممارسة عبر فتح الطريق أمام وسطاء التهدئة، مصر وقطر والأمم المتحدة، لتحريك المياه الراكدة هذا الملف، وذلك قد يكون مردّه، من بين أسباب كثيرة، إلى سعي إسرائيل لتحديد غزة عن الجبهات الأخرى. وربما أن التصعيد المنفرد في تشرين الأول الذي قادته الجهاد الإسلامي، حليفة إيران الأولى فلسطينياً، من دون التنسيق مع حماس، وإطلاق<sup>٣</sup> صواريخ على تل أبيب في آذار، الذي تكرر مرتين في غضون أيام لأول مرة منذ الحرب الأخيرة، وسط أنباء قرب التوصل لاتفاق تهدئة بوساطة مصرية، لم يكن إلا إشارات على أن أطرافاً داخل القطاع، وربما من ضمن منظومة حماس، تعي أن كلفة التهدئة ستكون انفصال غزة عن جبهات القتال الأخرى، ومن الوارد أن الأسباب التي تدفعها لرفض

\* مصطلح استخدم إسرائيلياً للإشارة إلى إستراتيجية إسرائيل تجاه الحرب الأهلية في سورية؛ والقائمة على مبدأ عدم التدخل، مع تنفيذ ضربات جوية محدودة ضد الأهداف التي يمكن أن تخل بالميزان العسكري الإستراتيجي القائم على الجبهة الشمالية مع سورية ولبنان.

ذلك، «والتمرّد» عليه عبر هجمات منفردة، قد لا تكون دوافعها «داخلية» بالضرورة.

## ١.٢ سياقات مساندة

في المقابل، فإن ثمة سياقات مساندة ومشجعة لإسرائيل تدفعها للتعجيل في تحقيق مصالحها الإستراتيجية بعيدة المدى، يمكن اختصارها بالتالي: إدارة أميركية تتقاطع أيديولوجيا وسياسيا مع مؤسسة الحكم في إسرائيل اليوم؛ شرق أوسط ممزق؛ قبول عربي بدأ يخرج شيئاً فشيئاً إلى العلن، وتحول في مواقف بعض الدول من أميركا اللاتينية إلى أفريقيا.

## ١.٣ هل تتراجع القضية الفلسطينية مقابل ذلك؟

المؤكد أن كل السياقات السابقة «الإيجابية»، بالنسبة لإسرائيل، تعني أن ثمة تراجعاً في مكانة القضية الفلسطينية على الساحتين العربية والدولية. ولربما يعبر نتنها هو بفجاجة عن ذلك حين يباهي بأن تكنولوجيا إسرائيل أهم لكثير من دول العالم من الفلسطينيين.<sup>٢</sup> ليس وضع إسرائيل ودياً كما يود نتنها هو تسويقه في الواقع، فقد انتقد تقرير لمنظمة التعاون والتنمية الأوروبية OECD، مثلاً، البنية التحتية في إسرائيل واعتبرها الأكثر تخلفاً بين الدول الأعضاء، والأكثر فقراً بين دولة المنظمة،<sup>٣</sup> غير أن الدول التي يفترض أنها مساندة للقضية الفلسطينية بحاجة لما تملكه إسرائيل، وهو ما يفاخر به نتنها هو بنفسه أيضاً حين يعزو سعيها وراء التطبيع، كما يقول، إلى البحث عن «علاقات مع القوي».<sup>٤</sup>

---

غاب الحديث عن العملية السياسية خلال العام ٢٠١٨، سوى فيما يخص "صفقة القرن".

---

## ٢. الوضع السياسي: لا سلام قولاً وفعلاً

غاب الحديث عن العملية السياسية خلال العام ٢٠١٨، سوى فيما يخص «صفقة القرن» التي لا يعرف الفلسطينيون عن مصيرها شيئاً. وبينما خفت الأصوات الداعية إلى الحوار، كان أبرز ما ميز الماضي هو احتداد نبرة الخطاب بين الفلسطينيين وإدارة ترامب، لا سيما عشية نقل السفارة الأميركية فعلياً إلى القدس، إذ اعتبر الفلسطينيون أن الولايات المتحدة لم تعد وسيطاً؛ بل لا يجوز أن تكون وسيطاً في أي عملية سلام مستقبلية، وبدلاً من ذلك دعوا إلى إطار مرجعي دولي واسع تكون واشنطن طرفاً فيه، لكن ليس الطرف المقرر. في المقابل، يكاد لا يمر شهر دون تغريدات أميركية فلسطينية متبادلة تحمل اتهامات بتعطيل عملية السلام،<sup>٥</sup> وصلت حدّ التحريض على القيادة الفلسطينية من بعض مستشاري ترامب ومبعوثيه. كان نقل السفارة في الذكرى السبعين للنكبة القشة التي قصمت ظهر البعير



بالنسبة للفلسطينيين، إلا أنها شكلت بالنسبة لإسرائيل دافعاً قوياً من حليفها الأول؛ فترامب أوفي بوعدته ولم يعد الأمر مجرد دعاية انتخابية، وهو ما جعل نتنياهو، خلال افتتاح السفارة الأميركية في القدس، يربط بين وعد بلفور قبل ١٠٠ سنة ووعد ترامب، وأعاد ترديد عبارة الجنود المحتلين «جبل الهيكل بات بأيدينا»<sup>٧</sup>.

لم تكتف إدارة ترامب بنقل السفارة، بل عملت على محاربة السلطة وتفكيك مفاصل القضية الفلسطينية في أكثر من اتجاه؛ فقد بدأت بالسعي لوقف عمل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) لضرب قضية اللاجئين، وبالتالي إقصاء أهم عنصر في الصراع من دائرة البحث، تمثل ذلك في وقف الولايات المتحدة دفع مساهمتها في موازنة «الأونروا»، الأمر الذي هدد بوقف أعمال الوكالة لولا الجهود الحثيثة التي بذلتها جهات عدة لمنع هذا الانهيار. بموازاة ذلك، قررت إدارة ترامب إغلاق مكتب منظمة التحرير في واشنطن الذي كان يعمل بترخيص مؤقت دأب الرؤساء الأميركيون في السابق على تجديده سنوياً. كما أوقفت كافة أشكال الدعم المالي للسلطة الفلسطينية فيما اعتبر حرباً مفتوحة على القيادة الفلسطينية التي ردت بوقف كافة أشكال التواصل مع الإدارة الأميركية وقطع العلاقات معها.

سعت الإدارة الأميركية، كذلك، إلى تمرير مشروع قرار في الجمعية العامة بعنوان «أنشطة حماس والفصائل في غزة» يجرم الفصائل الفلسطينية ويعتبر ما تقوم به «أعمالاً إرهابية»، ويدينها «لإطلاق الصواريخ بصورة متكررة على إسرائيل، وللتحريض على العنف بما يعرض المدنيين للخطر»<sup>٨</sup>. وفشل مشروع القرار في الحصول على أغلبية الثلثين فيما اعتبر انتصاراً للدبلوماسية الفلسطينية المضادة التي رأت فيه جزءاً من معركة ترامب ضد الفلسطينيين.

الشيء الوحيد الذي يجري الحديث عنه بوصفه - تجاوزاً - «محرراً» للمياه الراكدة، هو صفقة القرن؛ الكثير يدور وراء كواليس تلك الصفقة؛ لكنه الكثير الذي لا يخبر بشيء مؤكد، ويبقى غامضاً في معظم فصوله؛ رغم أن الرئيس محمود عباس أبان عن اطلاع تام على حيثيات الصفقة حين رفضها جملة وتفصيلاً ووصفها بـ«صفقة القرن»؛ ورغم أن أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير صائب عريقات فصل بنودها الكاملة في تقرير نشر على وسائل الإعلام ولم ينفه<sup>٩</sup>. غير أن ذلك كله لم يكن إلا حينما كانت الصفقة لا تزال بعد في مراحلها الأولى، قبل تأجيل الإعلان عنها أميركياً لأسباب أشيع في حينها بأنها ترتبط بعدم قدرة الولايات المتحدة على تسويقها عربياً، بينما لا تزال الملات التي وصلت إليها الصفقة بعد ذلك مجهولة إلى حد بعيد، ما عدا أنها لا تتحدث حتماً عن دولة فلسطينية وفق «براديم» حل الدولتين

لم تكتف إدارة ترامب بنقل السفارة، بل عملت على محاربة السلطة وتفكيك مفاصل القضية الفلسطينية في أكثر من اتجاه.

سعت الإدارة الأميركية، إلى تمرير مشروع قرار في الجمعية العامة بعنوان «أنشطة حماس والفصائل في غزة» يجرم الفصائل الفلسطينية، ويعتبر ما تقوم به «أعمالاً إرهابية».

الكلاسيكي؛ بمعنى دولة على حدود الرابع مع حزيران والقدس الشرقية عاصمة للفلسطينيين، ومن ثم فهي تنسف كل أساس التصورات الدولية لإنهاء الصراع. كما من المؤكد، حتى وإن تحدث بعض المسؤولين الأميركيين عن «تعويضات»، أن الصفقة لا تشكل بأي حال حلاً مقبولاً فلسطينياً، ولا حتى على أساس القرارات الدولية، لقضية اللاجئين.

وكما تشير بعض التقديرات، فإنه وإن اتفقت حكومة نتنياهو وإدارة ترامب على دولة فلسطينية بلا سيادة ومنزوعة السلاح، مع وجود ثابت للجيش الإسرائيلي على طول نهر الأردن والحدود، وبقاء صلاحيات الأمن القصى بيد إسرائيل؛ فالمواقف تتباين فيما يتعلق بالمشروع الاستيطاني، إذ تبدي واشنطن موافقتها على ضم ١٠٪ من الضفة الغربية والكتل الاستيطانية لإسرائيل، فيما يصر نتنياهو على ضم مساحة ١٥٪ من مساحة الضفة. ووفق التسريبات غير المؤكدة، وأمام الضغط العربي، فإن الصفقة المعدلة تشير إلى «عاصمة مصطنعة» لدولة فلسطين في ضواحي القدس خارج إطار ٦ كيلومترات مربعة من حدود ١٩٦٧؛ على أن يبقى الوضع على ما هو عليه في البلدة القديمة، مع ضمان حرية العبادة، وربما ضمن رقابة وإشراف دولي. ويضاف إلى ذلك الحديث عن انسحاب إسرائيلي تدريجي من المناطق الفلسطينية وفق اتفاق «أوسلو ٢» من دون تحديد موعد نهائي لهذا الانسحاب. وعلى هذا يمكن إعلان دولة «مصطنعة» يعترف العالم بها وطنياً قومياً للشعب الفلسطيني، ويعترف بإسرائيل وطنياً قومياً للشعب اليهودي.<sup>١٠</sup>

ومع الوقت، بدأت تتقاطع تصريحات أميركية مع التسريبات السابقة، بحيث تكرر الحديث عن أن الخطة تتحدث عن دولة على ٩٠٪ من أراضي الضفة، في حين قالت واشنطن إنها ستقدم خطة أكثر تفصيلاً من مبادرة السلام العربية. وفيما تحتفظ إسرائيل ببعض أجزاء القدس الشرقية تحت سيادتها؛ يمكن للفلسطينيين إقامة عاصمة لهم في القدس والسيطرة على بعض الأحياء دون البلدة القديمة. كما رشح أن الخطة تقسم المستوطنات إلى ثلاث مجموعات، الأولى وهي الكتل الاستيطانية الكبرى ستضمها إسرائيل إليها، والثانية هي المستوطنات النائية التي لن يُسمح لها بالتوسع، والثالثة هي المستوطنات العشوائية التي سيتوجب إخلاؤها.<sup>١١</sup> على الرغم من ذلك، يعكس ما يصدر عن ترامب من تصريحات وتغريدات أيضاً عدم اليقين حول الصفقة، فبالنسبة له ما يتوصل له الطرفان سيكون «أمرأ جيداً» سواء أكان دولة واحدة أم دولتين؛ ذلك ما عبّر عنه خلال لقائه مع نتنياهو في واشنطن، حين أكد أنه يؤمن بحل الدولتين وأن ذلك يبدو ممكناً على صعوبته،

---

تشير بعض التقديرات إلى اتفاق حكومة نتنياهو وإدارة ترامب على دولة فلسطينية بلا سيادة ومنزوعة السلاح. وبقاء صلاحيات الأمن القصى بيد إسرائيل؛ لكن المواقف تتباين فيما يتعلق بالمشروع الاستيطاني.

---

مستدركا: « طالما اتفق الطرفان بالنسبة لي (فالحل وفق) دولة واحدة جيد، دولتين جيد». غير أن ما بدا تأييداً من ترامب لوجود دولة فلسطينية أقلق نتيناهو الذي سرعان ما قال للصحافيين « كل شخص يعرف الدولة بطريقة مختلفة»<sup>١٢</sup>.

غاب الدور الأوروبي الذي طالما كان ينشط في ظل غياب الدور الأميركي، وباستثناء الدعوات الخجولة لضبط النفس، اختفى الحديث عن تفعيل عملية السلام، ولم تظهر أي مبادرات في الأفق.

مع هذا التوتر، وعلى غير العادة، غاب الدور الأوروبي الذي طالما كان ينشط في ظل غياب الدور الأميركي. وباستثناء الدعوات الخجولة لضبط النفس، اختفى عن الخطاب الأوروبي الحديث عن تفعيل عملية السلام، ولم تظهر مبادرات في الأفق، بينما اكتفى الاتحاد الأوروبي بانتقاد سياسات إسرائيل في الخان الأحمر وفي غزة، دون وجود بوادر لتوجهات سياسية تدفع الوضع العالق إلى الأمام.

مع ذلك، فإن إسرائيل كانت ترغب في أن ترى دولاً أوروبية تنقل سفاراتها إلى القدس أسوة بواشنطن، وهو ما لم يحدث فعلياً حتى الآن، على الرغم من أن المجر أظهرت نية مبطنّة حيال ذلك حين افتتحت مكتباً تمثلياً لها في القدس، وعلى الرغم من أن رئيسة الوزراء الرومانية تعهدت باتخاذ هذه الخطوة التي لا تزال غير قادرة عليها دون موافقة رئيس البلاد. إزاء ذلك، يبقى ما أقدم عليه ترامب في هذا الملف، بالنسبة للأوروبيين، مقلقاً وستكون له تداعيات على فرص السلام<sup>١٣</sup>. وبينما تمسك الأوروبيون - غرباً - برويتهم للسلام في الشرق الأوسط القائم على حل الدولتين؛ أعادت روسيا إعلان رغبتها في التوسط بين الطرفين أكثر من مرة خلال العام، أيضاً من دون طائل.

### ٣. الأوضاع الميدانية: أعلى نسبة قتل منذ ٢٠١٤

شهد العام ٢٠١٨ ارتفاعاً هو الأعلى منذ العام ٢٠١٤ في عدد الشهداء الفلسطينيين برصاص جيش الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ فوفق تقرير صادر عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة: قتلت إسرائيل خلال العام الماضي ٢٩٦ فلسطينياً في الضفة الغربية وقطاع غزة (٢٦٠ في القطاع و٣٦ في الضفة الغربية)، فيما أصيب ٣٢٨٧١ مواطناً في اعتداءات أقدم عليها الجيش والمستوطنون، إذ أصيب ٢٦٨٨٣ في قطاع غزة جرحهم خلال قمع الجيش للتظاهرات السلمية على طول السلك الشائك، وأصيب ٥٩٨٨ آخرون في الضفة الغربية والقدس<sup>١٤</sup>. تجسّد هذه الأرقام أعلى مستوى من عدد الضحايا (شهداء ومصابين) منذ العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة خلال العام ٢٠١٤، ومن بين هؤلاء ما لا يقل عن ٥٧ شهيداً ونحو ٧ آلاف مصاب دون الثامنة عشرة من أعمارهم.

كما وثق مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، بين شهري كانون

قتلت إسرائيل خلال العام الماضي ٢٩٦ فلسطينياً في الضفة الغربية وقطاع غزة (٢٦٠ في القطاع و٣٦ في الضفة الغربية)، فيما أصيب ٣٢٨٧١ مواطناً.

الثاني ونيسان من العام الماضي، ٨٤ اعتداء نُسب إلى المستوطنين، وتسبب ٢٧ منها بإصابات بين الفلسطينيين، فيما ألحق ٥٧ اعتداءً أضراراً بالملكات. وبحسب (أوتشا)، ففي المتوسط الشهري «تشكل هذه الإعتداءات أعلى مستوى من الحوادث المسجلة منذ نهاية العام ٢٠١٤، وتمثل زيادة تصل إلى ٥٠ و٦٢ في المائة بالمقارنة مع العامين ٢٠١٧ و٢٠١٦ على التوالي»<sup>١٥</sup>. وحتى منتصف كانون الأول ٢٠١٨، سجلت ٤٨٢ واقعة يمكن تصنيفها كـ «أحداث إرهابية يهودية إسرائيلية» ضد المواطنين الفلسطينيين، ما يشكل ارتفاعاً بمعدل ثلاثة أضعاف مقارنة مع العام ٢٠١٧، الذي سجلت فيه ١٤٠ واقعة. تشمل تلك الوقائع ضرب المدنيين؛ رشق الحجارة؛ كتابات تحريضية؛ تخريباً في البيوت والسيارات؛ وقطعاً للأشجار في أراضٍ تعود ملكيتها لفلسطينيين<sup>١٦</sup>. ويتوافق ذلك كله مع ارتفاع وتيرة السياسات الإسرائيلية ضد المدنيين الفلسطينيين والتضييق عليهم؛ فمثلاً شهدت مدينة الخليل تصاعداً طردياً بين حدة اعتداءات المستوطنين وسياسات الجيش ضد المدنيين، إذ منع الاحتلال رفع الأذان في المسجد الإبراهيمي ٦٣١ مرة خلال العام ٢٠١٨، ومارس بحقه أكثر من ٤٨ انتهاكاً<sup>١٧</sup>. وبتفصيل أدق، تم تسجيل ٢٨٠ حادثة قتل فيها المستوطنون فلسطينيين أو أصابوهم بجروح، أو ألحقوا أضراراً بالملكات الفلسطينية، مما شكّل زيادة بلغت ٧٧ في المائة بالمقارنة مع العام ٢٠١٧. وطالت الأضرار التي ألحقها مستوطنون بالملكات الفلسطينية حوالى ٨,٠٠٠ شجرة و٦٢٠ مركبة<sup>١٨</sup>.

في المقابل، زعم رئيس «الشاباك» الإسرائيلي، نداد أرغمان، أنه تم خلال العام ٢٠١٨ إحباط ٤٨٠ عملية كان مزماً تنفيذها ضد أهداف إسرائيلية<sup>١٩</sup>. كما شهد العام ٢٠١٨ العديد من العمليات الفلسطينية ضد أهداف إسرائيلية (الجيش والمستوطنين) في الضفة الغربية. وتنوعت هذه العمليات بين الدهس وإطلاق النار والطعن. غير أن الربع الأخير من السنة شهد ارتفاعاً في وتيرة تلك العمليات. وبحسب معطيات الشاباك، فقد وقع في الضفة الغربية ٦٤ هجوماً نفذه فلسطينيون في آب، و٧٠ في أيلول، و٩٥ في تشرين الأول، و١١٤ في تشرين الثاني<sup>٢٠</sup>.

رغم ذلك، كانت ظاهرة «المقاوم المنفرد» أبرز ما طبع العمليات الفلسطينية العام الماضي خلال عام ٢٠١٨، وهي ظاهرة لم تغب أساساً عن الضفة الغربية منذ سنوات، إلا أنها كانت العام الماضي أكثر «حرفية»، إن صحَّ التعبير؛ إذ تجاوزت عامل المفاجأة والعفوية الذي يستبق العملية وقدرة أجهزة الأمن الإسرائيلية على التوقع؛ إلى عامل القدرة على الانسحاب والتخفي بعد التنفيذ، رغم البيئة الأمنية المعقدة التي تضيق الخناق على كل من يريد الابتعاد عن أعين إسرائيل في الضفة،

وتجعل من ذلك مسألة وقت؛ كما حصل مؤخراً، على سبيل المثال، في حالة الشهيد عمر أبو ليلى، ابن الـ١٩ ربيعاً الذي قتل جندياً مسلحاً أثناء مناوبته في موقعه بمستوطنة أريئيل، واغتمت سلاحه الذي قتل به مستوطناً آخر، قبل أن يلجأ إلى قرية عبوين شمال رام الله، حيث قتل بعد يوم من ذلك. وعلى غرار عملية أبو ليلى، كانت عملية قتل الحاخام رزيئل شيبخ قرب مستوطنة «جفات جلعاد» في محيط نابلس خلال شهر كانون الثاني، التي تمكّن منفذها أحمد جرار من الفرار أيضاً، قبل أن تغتالته القوات الإسرائيلية بعد ذلك؛ وعملية مجمع «بركان» الاستيطاني الصناعي في تشرين الأول التي قتل فيها الشاب أشرف نعالوة من قرية شويكة قضاء طولكرم مستوطنين اثنين وأصاب ثالثاً، والتي كانت الأكثر تعقيداً بالنسبة لـ«الشاباك» حين لم يستطع الوصول إلى نعالوة إلا بعد ٦٦ يوماً من المطاردة؛ فضلاً عن عملية عوفر التي أصيب فيها سبعة مستوطنين، وأعقبها عملية «جفات أساف» التي قتل فيها جنديان وأصيب ثالث بجروح خطيرة، واتهم الاحتلال فيها الشقيقين؛ الشهيد صالح البرغوثي، والأسير عاصم البرغوثي، من قرية كوبر قضاء رام الله. ومن أبرز العمليات الأخرى عملية الدهس التي نفذها الشاب علاء راتب وقتل فيها جنديين وأصاب ثالثاً قرب مستوطنة «ريحان» في منطقة جنين في آذار؛ وعملية الطعن التي نفذها الشاب محمد طارق وقتل خلالها مستوطناً وأصاب آخرين في مستوطنة «آدم» قرب رام الله في تموز.

مع نقل الولايات المتحدة سفارتها إلى القدس؛ تصاعدت الأحداث الاحتجاجية في العاصمة. وتوترت الأجواء بشكل لافت في مواجهة القمع الشديد الذي مارسته سلطات الاحتلال تجاه أبناء المدينة الرافضين للقرار الأميركي.

ومع ذلك، فإن تقريراً للجيش يسجل انخفاضاً بسيطاً في العمليات الفلسطينية خلال العام ٢٠١٨ مقارنة بالسنوات الأربع الماضية؛ بواقع ٨٧ عملية في العام ٢٠١٨؛ أي أقل بعشر عمليات عن العام ٢٠١٧، فيما وصل تعداد العمليات في العام ٢٠١٦ إلى ١٦٩ وفي العام ٢٠١٥ إلى ٢١٩. وخلال تلك العمليات قتل ١٦ إسرائيلياً (سبعة جنود وتسعة مستوطنين)، في المقابل قتل عشرون في العام ٢٠١٧. إلا أن تعداد المصابين الإسرائيليين في هذه العمليات كان مرتفعاً نسبياً؛ فقد وصل إلى ١٩٩ جريحاً، وهو أكثر بثلاثين من تعداد الجرحى في العام ٢٠١٧. والملاحظ ارتفاع نسبة عمليات الطعن التي وصلت إلى ١٧ عملية مقارنة مع ٥ في العام ٢٠١٧، بينما سجل العام الماضي ٢٠٥٧ حادثة رشق حجارة وفق تقرير الجيش، الذي ادعى تنفيذ ٣١٧١ عملية اعتقال، وصادر ٤٠٦ بندقية، وأكثر من مليوني شيكل.<sup>٢١</sup>

#### ٤. القدس: الصراع من المسجد الأقصى إلى الخان الأحمر

مع نقل الولايات المتحدة سفارتها إلى القدس؛ تصاعدت الأحداث الاحتجاجية

في العاصمة، وتوترت الأجواء بشكل لافت في مواجهة القمع الشديد الذي مارسته سلطات الاحتلال تجاه أبناء المدينة الراضين للقرار الأميركي. إزاء ذلك، سعت السلطة إلى فرض حضورها في العاصمة المهتدة بالتهويد الكامل وبمصادرة هويتها الثقافية مع خطوة نقل السفارة، عبر ملاحقة الضالعين في ملف تسريب العقارات في المدينة، وهو ما تجسّد باستدراج عصام عقل من المدينة واعتقاله، قبل الإفراج عنه بموجب «اتفاق سري مع الولايات المتحدة» التي يحمل جنسيتها أيضاً. غير أن قضية عقل أخرجت الصراع الخفي على وجود السلطة وأذرعها في المدينة إلى العلن، إذ سارعت الشرطة الإسرائيلية على إثره لاعتقال محافظ القدس عدنان غيث - الذي اعتقلته أكثر من مرة خلال العام نفسه وفرضت عليه الإقامة الجبرية في منزله وحرمته من الخروج من المدينة - إلى جانب قيادات أخرى من «فتح» وشبان قالت إنهم يعملون في الأجهزة الأمنية الفلسطينية.

وتعرض المسجد الأقصى لحملة اقتحامات متكررة طوال العام، إذ قالت دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس أن قرابة ٣٠ ألف مستوطن اقتحموا المسجد خلال العام ٢٠١٨ بزيادة نسبتها ١٧٪ عما حدث في العام ٢٠١٧. كما واصلت سلطات الاحتلال منع إدخال مواد البناء لعمليات الترميم، مما يؤثر على المباني القديمة في المسجد الأقصى.<sup>٢٢</sup>

ويرصد تقرير أممي الواقع المرير الذي يعيشه سكان البلدة القديمة تحت وطأة التهجير، ومصادرة المنازل، والتهديدات من المستوطنين واعتداءاتهم، ونقل الملكية القسري إلى منظمات استيطانية بطرق شتى؛ منها رفع الدعاوى القضائية أمام المحاكم الإسرائيلية، وتطبيق قانون حارس أملاك الغائبين لسنة ١٩٥٠، والإخلاء القسري والحلول مكان السكان بدعم من الجيش.<sup>٢٣</sup> وتتبع سلطات الاحتلال سياسات شتى من أجل الضغط على المقدسيين وترحيلهم عن المدينة المقدسة، من خلال ما يطلق عليه التقرير الأممي «البيئة القسرية» الضاغطة على الحياة، والتي تشمل تزايد حدة التوتر، والعنف والإعتقالات، وفرض القيود على التنقل والوصول، ولا سيما خلال الأعياد اليهودية، وتقليص مساحة الخصوصية بسبب تواجد حراس الأمن الشخصيين وانتشار كاميرات المراقبة.<sup>٢٤</sup>

ووفق وزارة الأوقاف والشؤون الدينية الفلسطينية، فقد شهد العام ٢٠١٨ تزايداً في الاعتداءات الإسرائيلية على الأماكن المقدسة في فلسطين بشكل عام، إذ بلغت قرابة ١٣٠٠ اعتداء وانتهاك شملت المسجد الأقصى والحرم الإبراهيمي ودور العبادة والمقامات.<sup>٢٥</sup> وسجل تقرير صادر عن الوزارة أن المسجد الأقصى انتهكت

---

تعرض المسجد الأقصى لحملة اقتحامات متكررة طوال العام، إذ قالت دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس أن قرابة ٣٠ ألف مستوطن اقتحموا المسجد خلال العام ٢٠١٨ بزيادة نسبتها ١٧٪ عما حدث في العام ٢٠١٧.

---

قدسيته ٣٧٦ مرة، وكشف عن ٢٥ مخططاً ومشروعاً تهويدياً، وأكثر من ٢٠ اعتداءً وتدنيساً للمقابر والمساجد. وحذّر التقرير من أن المستوطنين باتوا يؤدون طقوسهم بشكل علني، وباتوا يتخذون جداراً للصلاة والبكاء داخله شمال صحن مسجد الصخرة، وهو ما يخشى التقرير الفلسطيني من أن يتم تحويله إلى حائط «مبكي» جديد داخل الأقصى. ويسجل التقرير أن «طواقم تابعة لما تسمى بلدية الاحتلال في القدس واصلت العمل على فتح فتحة كبوابة جديدة قرب باب العامود، والتي تستهدف معالم القدس التاريخية، وافتتحت ما تسمى عصابات «جبل المعبود»، «مذبح الهيكل»، قرب ساحة البراق، ليكون (المذبح) موقعاً لتقديم المستوطنين قرايبتهم خلال الأعياد اليهودية. كما تم طرح العديد من مشاريع التهويد. كما أبعدت سلطات الاحتلال أكثر من ١٧٦ شخصاً عن المسجد الأقصى».<sup>٢٦</sup>

أيضاً استهدفت الحملات التهويدية المقدسات المسيحية، إذ طالبت وزيرة العدل الإسرائيلية أيليت شاكيد، بسن قانون يهدف إلى مصادرة أراض تابعة للكنيسة الأرثوذكسية في القدس، بادعاء «حماية» مبان يسكنها إسرائيليون. كما اعتدت شرطة الاحتلال على الرهبان الأقباط واعتقلت أحدهم خلال قمع وقفه نظمته بطيركية الأقباط الأرثوذكس بالقدس في ساحة كنيسة القيامة، احتجاجاً على رفض الحكومة الإسرائيلية تنفيذ الكنيسة القبطية أعمال الترميم داخل دير السلطان القبطي.

تماهياً مع ذلك أيضاً، تسعى سلطات الاحتلال إلى تهويد الفضاء العام الفلسطيني؛ فقد اشتكى وزير الإسكان الإسرائيلي يوآف غالانت من كثرة قباب المساجد والصلبان المنصوبة فوق الكنائس والأديرة التي تعطي إسرائيل طابعاً إسلامياً أو مسيحياً، ولتغيير هذا الوضع، يخطط غالانت لنشر العشرات من أشكال نجمة داود في كافة أنحاء البلاد، التي تحمل اسم «وجه إسرائيل»، في نقاط بارزة، ليبدو خط الأفق «بمظهر يهودي». وجاء في خطة غالانت «إن من يمر في طول البلاد وعرضها، فمن المشكوك به أن يرى إشارات واضحة ذات طابع يهودي رسمي تؤكد على الطابع اليهودي للدولة، خلافاً لما هو متبع في دول أخرى».<sup>٢٧</sup>

إلا أن أبرز حالات الصدام بين الفلسطينيين وسلطات الاحتلال في العاصمة وقعت في قرية الخان الأحمر، شمال شرقي العاصمة، والتي تريد إسرائيل هدمها وترحيل سكانها، وهم ٢٠٠ فلسطيني من عرب الجهالين، بغية إكمال المخطط الذي يربط المستوطنات المحيطة بالقدس، وتحديداً «معاليه أدوميم» و«كفار أدوميم»، وبالتالي استكمال الحزام الاستيطاني حول المدينة وتوسيعه وصولاً إلى منطقة البحر الميت. والأهم أن هدم القرية وتوسيع الحزام الاستيطاني سيعني فصل شمال

---

استهدفت الحملات التهويدية المقدسات المسيحية، إذ طالبت وزيرة العدل الإسرائيلية أيليت شاكيد، بسن قانون يهدف إلى مصادرة أراض تابعة للكنيسة الأرثوذكسية في القدس، بادعاء «حماية» مبان يسكنها إسرائيليون.

---



الضفة الغربية عن جنوبها وعزل القدس عنها. لكن لم يستسلم سكان القرية للإنداز الإسرائيلي، واستأنفوا أمام المحكمة العليا التي رفضت في ٥ أيلول استئنافهم، وزعمت أن القرية مقامة على أراضٍ للدولة، وأن المنازل فيها بنيت بشكل مخالف لقوانين التنظيم والبناء الإسرائيلية.

شكل الصراع على بقاء الخان الأحمر جزءاً من البقاء الفلسطيني في العاصمة، إذ تم تنظيم حملات إسناد للأهالي وتضامن معهم، شهدت زيارات رسمية ودولية، وفي حالات كثيرة اشتباكات مع الشرطة التي كانت تحاول إخلاء المكان. وامام كل ذلك، شهدت الأحداث في القرية جزراً ومدماً، وكادت في لحظات كثيرة تصل إلى نقطة الانفجار.

وفي تشرين الأول، حذرت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، فاتو بنسودا، من أن «التدمير الشامل للممتلكات دون ضرورة عسكرية، وتهجير السكان عنوة في أراضٍ محتلة، يشكلان جرائم حرب بموجب ميثاق روما (المعاهدة المؤسسة للمحكمة الجنائية الدولية)»، في إشارة إلى نية إسرائيل هدم الخان الأحمر. من جانبه، حذر المستشار القضائي للحكومة الإسرائيلية أفيخاي مندلبليت، من أن تهجير السكان بالقوة سيمس بالمكانة الدولية لإسرائيل، ويعرض الحكومة ووزراءها لشكاوى في المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي. ولم تمض أيام حتى قررت الحكومة تأجيل انطلاق الجرافات إلى الخان، بيد أن نتنهاهو أعاد التأكيد على أن «القضية قضية وقت» وأن القرية ستتم إزالتها.<sup>٢٨</sup>

---

تصاعد الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية والقدس خلال العام ٢٠١٨ بشكل لافت، وبزيادة واضحة للدرجة التي بات عندها المواطن الفلسطيني يعاني من وجود سلطتين تصادران حقوقه: سلطات الاحتلال وسلطة المستوطن ومؤسساته.

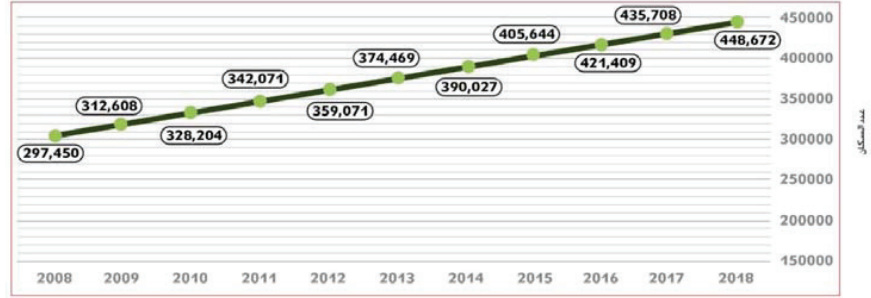
---

## ٥. الاستيطان: التركيز على المستوطنات المعزولة

تصاعد الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية والقدس خلال العام ٢٠١٨ بشكل لافت، وبزيادة واضحة للدرجة التي بات عندها المواطن الفلسطيني يعاني من وجود سلطتين تصادران حقوقه: سلطات الاحتلال وسلطة المستوطن ومؤسساته، كما يقول مركز دراسات الأرض، وهو ما يتيح وصف العام ٢٠١٨ بأنه عام تكريس الاستيطان،<sup>٢٩</sup> مفصلاً أن إسرائيل هدمت خلال العام ٢٠١٨ حوالي ٤٥٠ مسكناً ومنشأة، وهددت بهدم ٥٨٠ مسكناً ومنشأة أخرى. كما تم الاعتداء على ١٤١٣٠ شجرة، وتم الاستيلاء المباشر على حوالي ٣٨٧٧ دونماً من الأراضي الفلسطينية. ويذكر التقرير أن حكومة الاحتلال أعلنت البدء بشرعنة ٦٦ بؤرة استيطانية من أصل ٢٥٠ بؤرة على طريق الشرعنة. وينوّه إلى أن إسرائيل تتحايل على الفلسطينيين من خلال شراء العقارات والأراضي بالتزوير ومن خلال وسطاء دوليين وهميين.<sup>٣٠</sup>



ووفق إحصائيات مجلس المستوطنات الإسرائيلية، فقد ارتفع عدد المستوطنين الذين يعيشون في الضفة الغربية المحتلة بنسبة ٣٪ خلال عام، ليصل إلى ٤٤٨٦٧٢ شخصاً في عام ٢٠١٨، ولا يشمل هذا بالطبع المستوطنين في القدس (انظر جدول ١).<sup>٣١</sup>



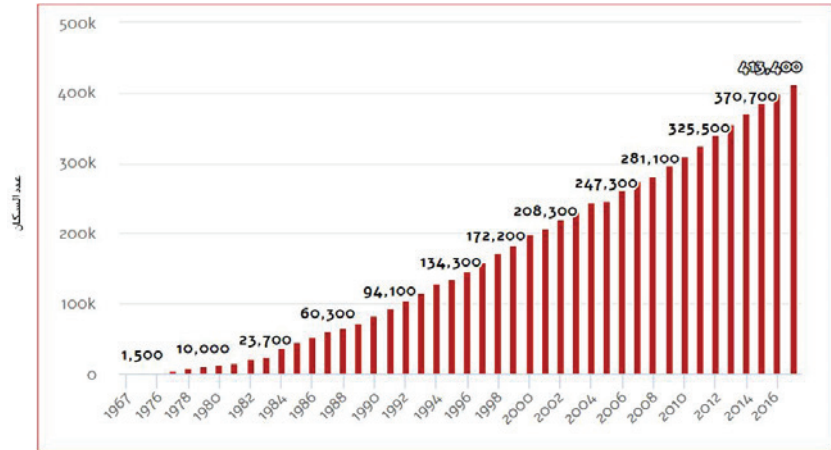
جدول رقم 1: تزايد عدد المستوطنين منذ 2008 حتى اليوم في الضفة الغربية بحسب مجلس المستوطنات

### جدول رقم ١: تزايد عدد المستوطنين منذ ٢٠٠٨ حتى اليوم في الضفة الغربية

بحسب (مجلس المستوطنات - يشع) الأعداد لا تشمل القدس<sup>٣٢</sup>

وفق إحصائيات مجلس المستوطنات الإسرائيلية، فقد ارتفع عدد المستوطنين الذين يعيشون في الضفة الغربية المحتلة بنسبة ٣٪ خلال عام، ليصل إلى ٤٤٨٦٧٢ شخصاً في عام ٢٠١٨، ولا يشمل هذا بالطبع المستوطنين في القدس.

ويختلف هذا الرقم عن إحصائيات حركة السلام الآن التي تشير إلى أن عدد المستوطنين في الضفة الغربية دون القدس وصل عام ٢٠١٨ إلى حوالي ٤١٣٤٠٠ فيما وصل في القدس المحتلة عام ١٩٦٧ إلى ٢١٤,٧١٠ وبذلك يكون عدد المستوطنين حسب السلام الآن التي تعتمد في إحصائياتها على ما تنشره دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية ٦٢٨١١١٠.<sup>٣٣</sup>

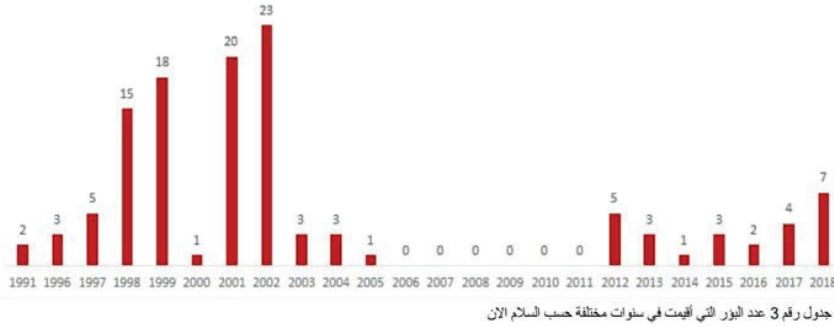


جدول رقم 2 عدد المستوطنين حسب السنوات في الضفة الغربية بدون القدس بحسب حركة السلام الآن

### جدول رقم ٢ عدد المستوطنين حسب السنوات

في الضفة الغربية بدون القدس بحسب حركة السلام الآن<sup>٣٤</sup>

وتشير معطيات السلام الآن إلى أنه تم عام ٢٠١٨ إقامة سبع بؤر استيطانية جديدة وهو العدد الكبير منذ ٢٠٠٢ كما يظهر في الجدول رقم ٣، ووفق معطيات السلام الآن وصل عدد المستوطنات في ٢٠١٨ إلى ١٣٢ مستوطنة وعدد البؤر الاستيطانية ١٠٦، علماً أن الفارق بين البؤرة والمستوطنة هو فارق فني محض مرتبط بأن الأولى تقام بخطط حكومية والثانية بدون موافقة وخطط حكومية.



### جدول رقم ٣ عدد البؤر التي أقيمت في سنوات مختلفة حسب السلام الآن.<sup>٣٥</sup>

واستمرت الحكومة الإسرائيلية في ٢٠١٨ في البناء الاستيطاني وتصاعد ذلك باستمرار، ففي خلال الربع الأول من العام، أقدمت إسرائيل على بناء ٢٩٧ وحدة استيطانية، وبنيت ثلاثة أضعاف ذلك في الربع الثاني، بواقع ٧٩٤ وحدة. وفي المجمل، فإن النصف الأول من العام ٢٠١٨ شهد بناء ١٠٧٣ وحدة مقابل ٨٧٠ وحدة في النصف الأول من العام ٢٠١٧.<sup>٣٦</sup> وفي نيسان، قالت تقارير إن الحكومة الإسرائيلية رصدت ٤١٧ مليون شيكل للاستيطان في الأغوار خصوصا في منطقة البحر الميت.<sup>٣٧</sup> كما استمرت إسرائيل في العمل على تطوير مخططات استيطانية إضافية، واجمالا عملت على دعم ٥٦١٨ وحدة ٨٣٪ منها موجودة في مستوطنات معزولة في عمق الضفة، وتمت الموافقة على خطط استيطانية كبرى في مستوطنات في عمق الضفة حيث تمت الموافقة على بناء ٢١٢ وحدة في مستوطنة براخا و ١٢١ في مستوطنة يتسهار و ١٥٢ وحدة في شافي شومرون و ١٢٩ في افني حفتس وكلها بالقرب من نابلس وطولكرم، كما تمت الموافقة على بناء ١٠٠ وحدة في حلميش بالقرب من رام الله.<sup>٣٨</sup>

إلى جانب ذلك، عمل وزير التعليم نفتالي بينيت على تنفيذ مشروعين كبيرين في «جامعة أريئيل»: الأول - إقامة ١٢ بناية جديدة «تخصص للبحث والتعليم»، بتكلفة

عمل وزير التعليم نفتالي بينيت على تنفيذ مشروعين كبيرين في «جامعة أريئيل»: الأول - إقامة ١٢ بناية جديدة «تخصص للبحث والتعليم»، بتكلفة تبلغ ٤٠٠ مليون شيكل؛ والثاني إقامة كلية لتدريس الطب.

تبلغ ٤٠٠ مليون شيكل؛ والثاني إقامة كلية لتدريس الطب (ستكون كلية الطب السادسة في الجامعات الإسرائيلية)، وذلك بتكلفة تبلغ ٢٠ مليون شيكل.<sup>٣٩</sup> على صعيد آخر، كانت مدينة الخليل، خلال النصف الثاني من العام، ساحة لحملة استيطان مسعورة تمثلت في مجموعة من القرارات التي تهدف لتعزيز الاستيطان في قلب البلدة القديمة، وتحديداً في شارع الشهداء؛ ففي ١٤ تشرين الأول خصصت الحكومة ٦,٢١ مليون شيكل لضم ٣١ وحدة سكنية للمجمع الاستيطاني، كما تم بعدها بيومين افتتاح مركز سياحي استيطاني في قلب المدينة. وفي شهر تشرين الأول أعلن ليرمان عن نية الحكومة بناء مجمع استيطاني فوق المحلات في شارع الشهداء لتوسيع التجمع الاستيطاني في المدينة.<sup>٤٠</sup>

وبحسب تقرير لـ «أوتشا»، فإن السلطات الإسرائيلية «تصنف نحو ١٨ بالمائة من أراضي الضفة الغربية، أو ما يقرب من ٣٠ بالمائة من مساحة المنطقة (ج)، كمناطق إطلاق نار لأغراض التدريب العسكري»، وهي مناطق تؤوي ٦,٢٠٠ فلسطيني يعيشون في ٣٨ تجمعاً بدوياً. ويشير التقرير بتفصيل إلى ما تقوم به قوات الاحتلال فيما يعرف بـ «منطقة إطلاق النار 904A»، من تدريبات عسكرية مكثفة وأعمال ترويع وعنف تشمل «إطلاق نار مباشر على الممتلكات والمواطنين، واستخدام الدبابات والطائرات خلال ذلك، وإرعاب المواطنين والتهجير المؤقت، وإلحاق الأضرار بالممتلكات، وتعطيل سبل الحياة، وفرض قيود جديدة على الوصول، وتزايد للنشاطات الاستيطانية وتهجير للسكان الأصليين».<sup>٤١</sup>

وهدمت قوات الاحتلال، خلال العام ٢٠١٨، أو صادرت، ٤٥٩ بيتاً للفلسطينيين، منها ١٧٧ بيتاً في القدس الشرقية، و٢٧٢ بيتاً آخر في المناطق المصنفة (ج)، بحجة الافتقار إلى رخص بناء تصدرها سلطات الاحتلال يكاد يكون من المستحيل على الفلسطينيين الحصول عليها، وقد نتج عن ذلك تهجير ٤٧٢ فلسطينياً، منهم ٢١٦ طفلاً و١٢٧ امرأة، فيما ما زال أكثر من ١٣,٠٠٠ أمر هدم بانتظار تنفيذها، بما فيها ٤٠ امرأة تستهدف المدارس في المناطق المصنفة (ج).<sup>٤٢</sup>

ختاماً، فإن النشاطات الاستيطانية توسعت بشكل لافت خلال العام ٢٠١٨، وتكثرت النشاطات أساساً على المستوطنات المعزولة التي يبدو أن الحكومة الإسرائيلية مع توسيع البناء فيها تريد تدريجياً أن تحولها إلى مستوطنات ثابتة، بحيث لا يمكن في إطار أي حل مستقبلي مع الفلسطينيين التخلي عنها بسهولة، أو أن مثل هذا التخلي لم يعد وارداً من أصله في ظل بحث إسرائيل عن خيارات لا تشمل الاتفاق مع الفلسطينيين.

وبحسب تقرير لـ «أوتشا»، فإن السلطات الإسرائيلية «تصنف نحو ١٨ بالمائة من أراضي الضفة الغربية، أو ما يقرب من ٣٠ بالمائة من مساحة المنطقة (ج)، كمناطق إطلاق نار لأغراض التدريب العسكري».

## ٦. إجراءات وتحريض إسرائيليّين

ترافقت كل هذه السياسات على الأرض مع جملة من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الإسرائيليّة، وقصدت من ورائها تقويض الوجود الفلسطينيّ والتصييق على الفلسطينيّين وعلى سلطتهم.

ومع استمرار التوتر، رفعت إسرائيل من وتيرة انتقادها للسلطة الفلسطينيّة على أكثر من جبهة: من النقاش حول المنهاج الفلسطينيّ والحديث عن تبني تل أبيب لحملة للهجوم على محتويات المنهاج واتهامه بالتحريض؛ إلى تسليط الضوء على دفع السلطة الأموال لأهالي الشهداء والأسرى الذين تتهمهم إسرائيل بالقتل؛ إلى اتهام المسؤولين الفلسطينيّين بمعادة السامية. ذلك تحديداً ما اتهم به نتنياهو الرئيس عباس في رده على خطابه أمام المجلس الوطنيّ في نهاية نيسان ٢٠١٨، حين قال: «أبو مازن ألقى خطاباً آخر معادياً للسامية. زعم أنه تم اضطهاد وقتل يهود أوروبا ليس لأنهم كانوا يهوداً بل لأنهم عملوا في مجال الأموال والقروض بفائدة. إنه أطلق مرة أخرى أحقر الشعارات المعادية للسامية».<sup>٤٣</sup> ووسط القطيعة السياسيّة، لا يزال التعاون في المجال الأمنيّ بين الطرفين على حاله، ضمن «إطار متناقض» لا تمنع إسرائيل العمل به مع السلطة، كما يرى تقرير إسرائيليّ صادر عن «مركز بيجن - السادات».<sup>٤٤</sup>

لكن ذلك «القبول الضمني» بالعلاقة الإشكالية مع السلطة لم يمنع الحكومة الإسرائيليّة من اتخاذ إجراءات «عقابية» ملموسة تجاهها في بعض الأحيان؛ من قبيل قرار وزير الزراعة الإسرائيليّ أوري أرئيل في كانون الأول وقف استيراد المنتجات الزراعيّة من الضفة الغربيّة التي تراوح بين ٢٨٠ إلى ٣٠٠ طن يومياً؛ وهو القرار الذي قابلته السلطة بالمثل بعد أيام. غير أن الإجراءات العقابيّة الأبرز كان اقتطاع مخصصات الأسرى والجرحى من أموال المقاصة التي تجبها إسرائيل لصالح السلطة، وهو ما ردّت عليه الأخيرة برفض استلام الأموال كلياً.

غير أن الجانب الأبرز في هذا التحريض كان الإجراءات والقوانين التي تبنتها الحكومة وهدفت إلى مواصلة التصييق على السلطة وعلى المواطن. فبغية مواصلة شرعنة الاستيطان وجعله أمراً واقعاً، ترافقاً مع تزايد حماته، قدم حزب البيت اليهودي مشروع قانون يتيح السيطرة على قرى فلسطينيّة في الضفة الغربيّة المحتلة تقع في المناطق المصنفة (ج)، ويلزم مشروع القانون المسؤول عما تُسمى «أموال الغائبين» بالضفة بتخصيص مناطق ريفية لصالح لواء الاستيطان وتفويض اللواء بإدارة هذه الأراضي وتسجيل حقوقها.<sup>٤٥</sup> كما سن الكنيست قانوناً يتعلّق بترسيخ

الاحتلال الإسرائيلي، باقتراح من الوزيرة شاكيد، عن الحزب اليهودي أيضاً، حمل عنوان «قانون نقل الصلاحية للنظر في قرارات إدارية للسلطات الإسرائيلية في يهودا والسامرة من المحكمة العليا إلى محكمة للشؤون المدنية في القدس»، بما يقتضي نظر الأخيرة في قضايا تتعلق بالتخطيط والبناء. ويسعى القانون إلى تشريع الاستمرار في فرض القانون الإسرائيلي على الضفة الغربية المحتلة. وكما يقول معارضون للقانون، فإنه جزء لا يتجزأ من محاولة الضم الخفية التي تنفذها الحكومة الإسرائيلية. كما تمت المصادقة النهائية على قانون يمنع «جهات خارجية تنشط ضد الجيش الإسرائيلي» في المؤسسات التعليمية.<sup>٤٦</sup>

وكما بينت منظمة «بتسيلم»، فإنه في يوم ١٧ حزيران الحالي دخل إلى حيز التنفيذ الأمر العسكري الجديد رقم ١٧٩٧ الذي يمنح الفلسطينيين من أي إمكانية للاعتراض على أوامر هدم أصدرتها الإدارة المدنية ضد مبان جديدة، وأكدت أن ذلك يعني أن إسرائيل تستطيع منذ الآن هدم منازلهم فوراً دون إعطائهم فرصة للمراجعة القضائية.<sup>٤٧</sup> أيضاً تقدم وزير التعليم نفتالي بينيت بمشروع قانون جديد يقضي بإلغاء «مجلس التعليم العالي في يهودا والسامرة» وفرض القانون الإسرائيلي على «المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية» في الضفة الغربية.

بموازاة ذلك، فإن القرار الإسرائيلي باقتطاع ما تدفعه السلطة للأسرى وذوي الشهداء من أموال المقاصة غالباً سيظل القضية الأبرز والأكثر تأثيراً على السلطة في حال استمرار تنفيذه في المستقبل المنظور، بعد أن صادقت الهيئة العامة للكنيست، في تموز، بالقراءتين الثانية والثالثة، على مشروع قانون، أقرته الحكومة لاحقاً في شباط ٢٠١٩؛ ينص على تجميد دفع قيمة مخصصات ذوي الشهداء والأسرى والجرحى الفلسطينيين، وذلك من خلال خصم هذه المخصصات من أموال الضرائب. في المقابل، لوّحت السلطة بأنها ستتوجه لمحكمة الجنايات أو لمجلس الأمن لوقف عملية النهب تلك،<sup>٤٨</sup> ورفضت أن تستلم أموال المقاصة منقوصة.

وفي ١٩ كانون الأول، صادق الكنيست الإسرائيلي، بالقراءة التمهيدية، على مشروع قانون طرد عائلات منفيذ العمليات بأغلبية ٦٩ مؤيداً مقابل ٣٨ معارضاً. ويهدف القانون المقترح إلى تمكين جيش الاحتلال الإسرائيلي من طرد عائلات فلسطينية من مكان سكنها في الضفة الغربية، بادعاء أن أحد أفراد العائلة نفذ عملية مسلحة. وبإمكان السلطات طرد أقرباء من الدرجة الأولى لمنفذ قتل فيها إسرائيلي إلى خارج منطقة سكنهم في الضفة، وذلك خلال سبعة أيام؛ أي حتى قبل استكمال الإجراءات القضائية ضد المشتبه بتنفيذ عملية.<sup>٤٩</sup>

غير أن أكثر التشريعات الإسرائيلية إثارة للجدل، وربما أخطرها على الإطلاق، كان ما عرف بـ«قانون القومية»، الذي أقره الكنيست يوم ١٧ تموز ٢٠١٨، وهو القانون الذي يشكل نقطة فارقة في شرعنة نظام الفصل العنصري في إسرائيل. القانون الذي صوّت لصالحه ٦٢ عضواً وعارضه ٥٥ آخرون، تحت مسمى «قانون أساس: إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي»؛ (حول القانون انظر/ي فصل الفلسطينيين في إسرائيل والفصل الحزبي)

## ٧. المواقف الفلسطينية

إزاء كل ذلك، تركزت المواقف الفلسطينية على مجابهة تداعيات قرار ترامب ومحاصرة مفاعيله، خاصة في ظل سعي دول أخرى لنقل سفارتها إلى القدس، إذ عملت القيادة الفلسطينية على محاولة منع تلك الدول من تنفيذ وعودها، وأخرها تلك التي أطلقها الرئيس البرازيلي اليميني الجديد، غاير بولسونارو، خلال حملته الانتخابية، وما زال يتمسك بها إلى اليوم، إضافة إلى رئيسة الوزراء الرومانية، التي يحول رئيس البلاد حتى الآن دون رغبتها في نقل سفارة بلادها إلى القدس. أما الاتجاه الآخر الذي سارت فيه الجهود الفلسطينية، فكان التأكيد على ضرورة إطلاق عملية السلام بألية دولية جديدة بعيداً عن الرعاية الأميركية الحصرية. ذلك ما عبّر عنه الرئيس عباس بشكل مباشر خلال كلمة له أمام مجلس الأمن الدولي في العشرين من شباط ٢٠١٨، حين دعا لعقد مؤتمر دولي وتشكيل آلية دولية متعددة الأطراف تساعد الجانبين في المفاوضات، إلى جانب تطبيق مبادرة السلام العربية، ووقف جميع الأعمال أحادية الجانب، كما أعاد التأكيد على ضرورة قبول فلسطين عضواً كاملاً في الأمم المتحدة.

غير أن المواقف الفلسطينية الأكثر حدة ذهبت نحو إعادة تعريف العلاقة مع إسرائيل، والتوصيات بخصوص مستقبل الاتفاقيات الموقعة معها، وبالذات تلك المتعلقة بالتنسيق الأمني وبروتوكول باريس الاقتصادي، وقد صدرت تلك المواقف، غير الملزمة، عن اجتماعات عديدة عقدتها الأطر المرجعية لمنظمة التحرير، خاصة المجلسين الوطني والمركزي.

ذلك ما تضمّنه البيان الختامي للمجلس الوطني في دورته الجديدة، التي انعقدت بين الـ٣٠ نيسان والثالث من أيار، مسلطاً الضوء على الخطوات السياسية التي يجب أن تتبعها القيادة الفلسطينية لمواجهة إسرائيل، التي أكد المجلس أن علاقة الشعب الفلسطيني بها «هي علاقة تقوم على الصراع بين شعبنا ودولته الواقعة

---

تركزت المواقف الفلسطينية على مجابهة تداعيات قرار ترامب ومحاصرة مفاعيله، خاصة في ظل سعي دول أخرى لنقل سفارتها إلى القدس.

---

تحت الاحتلال، وبين قوة الاحتلال»، ودعا انطلاقاً من ذلك الموقف إلى إعادة النظر في كافة الالتزامات المتعارضة مع ذلك. كما أعلن المجلس أن الفترة الانتقالية التي نصت عليها الاتفاقيات الموقعة في أوسلو والقاهرة وواشنطن، بما انطوت عليه من التزامات، لم تعد قائمة، وأن الهدف المباشر للفلسطينيين هو استقلال دولة فلسطين، ما يتطلب الانتقال من مرحلة سلطة الحكم الذاتي إلى مرحلة الدولة. وطلب من القيادة الفلسطينية السعي إلى تعزيز المكانة الدولية لدولة فلسطين من خلال: مواصلة العمل وفق خطة منهجية لتوسيع دائرة الاعتراف بدولة فلسطين من قبل الدول التي لم تعترف بها بعد، وخصوصاً الدول المؤثرة في القرار الدولي؛ ومن أجل نيل العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة، إضافة إلى تقديم طلبات الانضمام إلى الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة واللجوء إلى أدوات القانون الدولي كافة من أجل محاسبة إسرائيل على انتهاكاتها، وخصوصاً التنفيذ الفوري لقرار إحالة جرائم الحرب الإسرائيلية إلى المحكمة الجنائية الدولية وتعجيل فتح تحقيق قضائي لمحاسبة ومعاينة المسؤولين عنها، فضلاً عن استمرار العمل لتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال عملاً بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وأعاد المجلس المركزي لمنظمة التحرير، الذي عقد دورتين لمناقشة العلاقة مع إسرائيل ومستقبل السلطة، التأكيد على توصيات المجلس الوطني ذاتها. ففي دورته التاسعة والعشرين، التي حملت شعار «الانتقال من السلطة إلى الدولة»، تبنت المجلس التعريف ذاته للعلاقة مع إسرائيل بوصفها «علاقة شعب مع دولة تحتله وبالتالي هي علاقة صراع». وكذا أعاد المجلس في الدورة الثلاثين التأكيد على أن الهدف المباشر للشعب الفلسطيني «يتمثل بإنهاء الاحتلال واستقلال دولة فلسطين بعاصمتها القدس الشرقية والتمسك بضمان حق شعبنا في تقرير المصير والعودة استناداً للقرار الأممي ١٩٤».

كما قرر المجلس المركزي «إنهاء التزامات منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية كافة تجاه اتفاقاتها مع سلطة الاحتلال (إسرائيل)، وفي مقدمة ذلك تعليق الاعتراف بدولة إسرائيل إلى حين اعترافها بدولة فلسطين على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية ووقف التنسيق الأمني بأشكاله كافة، والانفكاك الاقتصادي، على اعتبار أن المرحلة الانتقالية، بما فيها اتفاق باريس، لم تعد قائمة، وعلى أساس تحديد ركائز وخطوات عملية للاستمرار في عملية الانتقال من مرحلة السلطة إلى تجسيد استقلال الدولة ذات السيادة».

وفي تنفيذ عملي للتوجهات الفلسطينية، سلّمت السلطة الفلسطينية طلب إحالة

ملفي الاستيطان وجرائم الحرب لمحكمة الجنايات الدولية خلال اجتماع وزير الخارجية د. رياض المالكي بالمدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية فاتو بنسودا. وطالب المالكي المحكمة الجنائية بتحمل واجباتها تجاه العدالة والمساءلة، باعتبارها الجهة المختصة بالتحقيق في الجرائم المستمرة والمرتبطة بنظام الاستيطان وملاحقة المجرمين المسؤولين عن ارتكاب هذه الجرائم، إذ تشكل منظومة الاستيطان الإسرائيلية أكبر خطر على حياة الفلسطينيين، ومصادر رزقهم، وحقوقهم الوطنية.<sup>٥١</sup>

## ٨. غزة: من مسيرات العودة إلى تأجيل المواجهة

استحوذت غزة والوضع فيها على جزء كبير من الخطاب الإسرائيلي خلال العام ٢٠١٨، خصوصاً مع تنظيم مسيرات العودة الأسبوعية على طول السلك الحدودي الفاصل بين غزة وإسرائيل جهة الشرق، وبعد ذلك المسير البحري شمال القطاع. يمكن ملاحظة أن مستقبل غزة كجزء من الحل مع السلطة الفلسطينية، ضمن عملية السلام بالمفهوم المتعارف عليه، لم يعد قائماً بالقوة ذاتها التي كان موجوداً فيها في النقاش الإسرائيلي الداخلي، مع غياب أفق الحل الشامل مع الفلسطينيين، ومع تراجع فرص إحداث اختراق في هذا الاتجاه، والنزوع الإسرائيلي لفرض حلول من طرف واحد تضمن تحقيق المصالح الأمنية الإسرائيلية في الضفة الغربية. بل على العكس من ذلك، لم تظهر غزة في التصورات السياسية الإسرائيلية إلا منفردة، بوصفها ذات مصير منفصل عن الضفة الغربية والقدس. لذلك فإن الطرح الإسرائيلي حول غزة لم يبارح واقع الانقسام القائم، جغرافياً وسياسياً، بينها وبين الضفة؛ بل سعى إلى ترسيخه. والواقع في غزة مركب في اتجاهين: أوضاع إنسانية صعبة لا يمكن لإسرائيل أن تتنصل من المسؤولية عنها؛ وقوة عسكرية على الأرض تمثلها الفصائل الفلسطينية التي لا يمكن لإسرائيل أيضاً أن تنكر خطرها المحدق، لا سيما في حال اشتعلت جبهة الشمال. وقد أصبح ذلك الواقع أكثر تركيبياً خلال أحداث العام ٢٠١٨ عبر ربط الجهات الفلسطينية المنتفذة في غزة بين الأوضاع الإنسانية الصعبة وتحسينها وبين التصعيد على طول الحدود من خلال ما بات يعرف بمسيرات العودة.

ووفق إحصائيات نشرتها الهيئة الوطنية العليا لمسيرات العودة؛ فخلال الفترة من انطلاقة تلك المسيرات في ٣٠ آذار ٢٠١٨ حتى ١١ كانون الثاني ٢٠١٩، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية ٢٤٦ فلسطينياً منهم ٤٤ طفلاً، و٦ إناث، و٢ من الصحفيين، و٨ من ذوي الإعاقة، و٣ من المسعفين الطبيعيين، فيما أصيب أكثر من

---

يمكن ملاحظة أن مستقبل غزة كجزء من الحل مع السلطة الفلسطينية، ضمن عملية السلام بالمفهوم المتعارف عليه، لم يعد قائماً بالقوة ذاتها التي كان موجوداً فيها في النقاش الإسرائيلي الداخلي.

---



٢٦١٠٠ متظاهر، منهم ١٣٧٠٠ مصاب تم التعامل معهم في المستشفيات، ٥٠٠ بينهم إصابتهم خطيرة، و٦١٠٠ متوسطة، و٧١٠٠ طفيفة. ومن بين المصابين ٤٩٠ من الطواقم الطبية، و٢٧٠ من الصحفيين، و٤٣٠٠ طفل، و٢٢١٠ سيدة. وكما تقول الهيئة، فقد تعمدت قوات الاحتلال الإسرائيلي استخدام القوة المفرطة والمميته في معرض تعاملها مع المشاركين في مسيرات العودة من الشباب والأطفال والنساء وكبار السن، وتعمدت أيضاً استهداف الطواقم الطبية والصحافيين.<sup>٥٢</sup>

مع استمرار المسيرات بشكل أسبوعي، ومع ما باتت تشكله من تهديد لسكان «مستوطنات غلاف غزة»، خصوصاً مع إطلاق حملات البالونات الحارقة التي كانت تسقط على حقول المزارعين داخل المستوطنات وتكبدتهم خسائر كبيرة، إلى جانب التهديدات المرافقة لذلك؛ بات سؤال الأمن ومقدرة الجيش على التعامل مع تلك الأوضاع السؤال الكبير في أوساط الحكومة والجيش، إذ لم ينجح رد فعله العنيف، الذي وصل في ذكرى النكبة إلى قتل أكثر من ستين فلسطينياً، في كبح جماح المتظاهرين، وفي بعض الحالات كان الجيش يتحدث عن محاولات لقص السلك الشائك والتسلل إلى داخل مستوطنات الغلاف. اختلفت الأوضاع في قطاع غزة تبعاً لذلك، فالتهديدات سابقاً تركزت على الأنفاق والخشبية من وصولها إلى عمق المستوطنات، إلى جانب فرص التصعيد العسكري وإطلاق الصواريخ؛ لكن للمرة الأولى منذ سيطرة حماس على قطاع غزة، تجد إسرائيل نفسها أمام آلاف المتظاهرين الذين يتوافدون في كل جمعة بالآلاف، أسلحتهم الإطارات المشتعلة والحجارة والبالونات الحارقة.

وطوال السنوات الماضية، تباينت المعالجات الإسرائيلية لما يجري في قطاع غزة، بين التدخل المباشر الذي قاد إلى ٣ حروب كبيرة طاحنة دفع المدنيون ثمنها الأكبر، وبين الحصار الاقتصادي الممنهج والمدروس عبر التحكم في المعابر. لكن يمكن القول إن المستوى السياسي والأمني أدخل هذا العام معالجة جديدة تمثلت في منح بعض التسهيلات، من خلال تخفيف الحصار والسماح بإدخال أموال للقطاع، مقابل ضمان الهدوء على الحدود. التفاهات التي كانت تتم بواسطة السفير القطري محمد العمادي كانت تقتضي أن يتراجع المتظاهرون مئات الأمتار عن السلك الحدودي، وأن يتم وقف البالونات الحارقة، مقابل أن تسمح إسرائيل بإدخال ١٥ مليون دولار شهري تقوم حماس بإنفاقها على موظفيها وعلى الحالات الاجتماعية المحتاجة. وهو الاتفاق الذي دفع بليرمان لمغادرة الحكومة، بعد أن أبدى معارضة شديدة له واعتبره مساومة على أمن إسرائيل؛ تلك المغادرة التي بدأ معها الحديث عن

---

يمكن القول إن المستوى السياسي والأمني الإسرائيلي أدخل هذا العام معالجة جديدة تمثلت في منح بعض التسهيلات، من خلال تخفيف الحصار والسماح بإدخال أموال للقطاع، مقابل ضمان الهدوء على الحدود.

---

انتخابات إسرائيلية مبكرة، والتي أعلن عنها بالفعل بعد نحو شهر من ذلك. وبحسب دراسة صادرة عن مركز دراسات الأمن القومي في إسرائيل، فقد تمتّلت أهداف إسرائيل تجاه غزة في التالي: تحقيق الهدوء والاستقرار الأمني وعدم حدوث توترات ومواجهة عسكرية؛ تحسين الوضع الإنساني في القطاع؛ رفع مسؤولية إسرائيل عن غزة؛ مواصلة الالتزام المصري تجاه غزة في مجال تثبيت التهدة وتحقيق الأمن؛ الحفاظ على التزام مالي عربي ودولي من أجل تحسين الوضع الإنساني في القطاع. وبالقدر الذي يجب فيه على إسرائيل أن تسعى من أجل تحقيق الهدوء، ومن ثمّ عدم الانجرار إلى مواجهة مسلحة، فإن هدف كل سياساتها في غزة، وبالتعاون مع الفاعلين في الإقليم والمجتمع الدولي، يجب أن يكون وقف تسلح حركة حماس، إذ تعتقد الدراسة أن هذا قد يكون شرطاً مقابل تحسين الوضع الإنساني.<sup>٥٣</sup>

وتقترح الدراسة ذاتها أن على إسرائيل أن تقسم خطواتها تجاه غزة إلى خطوات قصيرة المدى، وتشمل تحسين واقع الصادرات من غزة وتوسيع مناطق الصيد والسماح بالعمالة في إسرائيل وتزويد الطاقة لقطاع الصحة ومعالجة مياه المجاري وتطوير واقع الزراعة؛ وخطوات على المدى البعيد، وتشمل تطوير قطاع الطاقة ومساعدة دولية لتطوير الصناعة وتحسين واقع المياه وربط قطاع غزة بخط سكة حديد مع ميناء أسدود، وربما تطوير استخراج الغاز من حقول غزة. ويبقى الشرط الأساس هو ربط أي مساعدات بالالتزام من قبل حماس.<sup>٥٤</sup>

في العموم، تباينت الآراء في إسرائيل حول جدوى الترتيبات القطرية ومدى فرص نجاحها بين من رأى فيها شراء مؤقتاً للهدوء، ومن رأى فيها ضرورة من أجل الحفاظ على أمن المواطنين. ويشخص يعقوب لافين، من معهد «بيغن - السادات»، تلك الحالة بالقول: «ما يحدث ليس الحل، بل هو مسكن للألم وليس مضاداً حيوياً يقضي على المشكلة»،<sup>٥٥</sup> بينما يذهب زميله في المعهد، هيلي فريسخ، إلى اعتبار أن «التنازلات الإنسانية لن تخفض مستوى العنف بل ستزيده».<sup>٥٦</sup> وبشكل عام، فإن الإستراتيجية الإسرائيلية تجاه غزة تعاني من تعدد الأهداف والمهام مع استمرار مسيرات العودة، كما تقول دراسة حول أهم التحديات التي تواجه رئيس الأركان الجديد.<sup>٥٧</sup>

لكن مسيرات العودة ذات الطابع المدني السلمي، وما اكبتها من ترتيبات متسارعة بحثاً عن تفاهات، لم يمنعاً من انفجار الوضع العسكري بين فترة وأخرى، وقد تجسّد ذلك في أكثر من مناسبة أبرزها:

---

تباينت الآراء في إسرائيل حول جدوى الترتيبات القطرية بين من رأى فيها شراء مؤقتاً للهدوء، ومن رأى فيها ضرورة من أجل الحفاظ على أمن المواطنين.

---

١. تصعيد ٣٠ أيار: قصفت إسرائيل ٣٥ هدفاً في غزة، فيما أطلقت الفصائل الفلسطينية ٧٠ صاروخاً على أهداف في إسرائيل، بينما أعلن الجيش الإسرائيلي إنه اكتشف نفقاً طوله ٩٠٠ متر يعبر من غزة إلى داخل إسرائيل.

٢. تصعيد ٨ و٩ آب: قصفت الطائرات الإسرائيلية ١٥٠ موقعاً في غزة، منها مركز المسحال الثقافي، أحد أهم المؤسسات الثقافية في القطاع، وقتلت الغارات الإسرائيلية ثلاثة مواطنين بينهم شاب وسيدة حامل وطفلتها، وأصيب ١٢ آخرون، فيما أطلقت الفصائل الفلسطينية ١٨٠ صاروخاً تجاه أهداف إسرائيلية.

٣. تصعيد ٢٧ تشرين الأول: قصفت إسرائيل ٨٧ هدفاً في قطاع غزة منها بناية سكنية من أربعة طوابق، فيما قالت إن ٣٤ قذيفة تم إطلاقها من القطاع على أهداف إسرائيلية.

٤. التصعيد الأخطر الذي كاد أن ينزلق إلى مواجهة أوسع دام يومين خلال ١٢ و١٣ تشرين الثاني، بعد اكتشاف الأمن في غزة مجموعة إسرائيلية خاصة كانت بصدد تنفيذ مهمة سرية شرق خان يونس. قتل خلال الاشتباك الذي دار على أحد الحواجز ضابط إسرائيلي، واستشهد ٦ فلسطينيين. نفذت الطائرات الإسرائيلية ١٥٠ غارة قصفت خلالها ٨٠ مؤسسة وبناية، منها مبنى فضائية الأقصى التابع لحماس. وفي المجمل، استشهد أربعة عشر فلسطينياً خلال التصعيد الأعنف طوال العام. في المقابل أطلقت الفصائل الفلسطينية قرابة ٥٠٠ صاروخ وقذيفة على أهداف داخل إسرائيل.

في التصعيد الأخير، نجحت الجهود المصرية والقطرية في احتواء الأمر، وتم إدخال الدفعة المالية القطرية الجديدة وفق ترتيبات متفق عليها مع الوسيط القطري، الأمر الذي اعتبره ليبرمان وآخرون انتصاراً لحماس.

صحيح أن التقديرات الأمنية الإسرائيلية تعتبر أن حماس غير معنية بمواجهة شاملة مع إسرائيل، لكن لا يمكن للأخيرة إلا أن تنظر بقلق إلى مقدره التنظيمات في غزة على إطلاق ٥٠٠ صاروخ خلال يومين.<sup>٨</sup> بدأت مثل هذه التقديرات تطفئ مع موجة التصعيد في تشرين الثاني؛ ويات أصحابها أكثر قناعة بأن الحل الوحيد في غزة عسكري، إذ لا يوجد حل سياسي، لأن استمرار حماس في امتلاك تلك الأسلحة يعني أن المواجهة الشاملة مؤجلة ولم تحسم، وهذا من وجهة نظر هيلي فريسخ (سبق ذكره) ليس في مصلحة إسرائيل.<sup>٩</sup>

ووفق تقرير للجيش، فإن القوات الإسرائيلية، خلال عام ٢٠١٨، نفذت ٨٦٥ ضربة ضد أهداف فلسطينية، فيما أطلق الفلسطينيون قرابة ١٠٠٠ قذيفة باتجاه إسرائيل

صحيح أن التقديرات الأمنية الإسرائيلية تعتبر أن حماس غير معنية بمواجهة شاملة مع إسرائيل، لكن لا يمكن للأخيرة إلا أن تنظر بقلق إلى مقدره التنظيمات في غزة على إطلاق ٥٠٠ صاروخ خلال يومين.

سقط ٤٥ منها في مناطق مأهولة، وتم اعتراض ٢٠٠ عبر القبة الحديدية. كما أتم جيش الاحتلال بناء ٢٧ كيلومتراً من الجدار السفلي تحت الأرض لمنع حفر الأنفاق على طول الحدود مع غزة، وأعلن عن هدم ١٥ نفقاً، منها واحد تحت البحر.<sup>٦٠</sup>

الجانب الكامن وراء كل ذلك كان ما بات يطلق عليه «تاكل» قوة الردع الإسرائيلي في غزة، ليس ذلك لأن حماس تمكنت من كسر التوازن الاستراتيجي القائم على تلك الجبهة؛ بل لأن الردع لم يعد هو محدد العلاقة مع حماس، وتلك قناعة بدأ يعبر عنها بعض المراقبين في إسرائيل بعد مواجهة تشرين الأول ٢٠١٨: تراجعت أهمية الردع في هذه المرحلة، وصار الاحتواء هو المهم، بينما تبقى إسرائيل، بشكل عام، بحاجة للتأسيس لردع حاسم دون أن تنزلق لمواجهة شاملة، كما توصي دراسة إسرائيلية.<sup>٦١</sup> يشير ما جرى في مواجهات تشرين الثاني إلى أن إسرائيل لم يعد لديها الكثير لتفعله حيال السلاح الفلسطيني في غزة إلا الدخول في حرب شاملة، وهذه في ظل أولويات الجبهة الشمالية، والترسانة الإيرانية حول دمشق، لم تعد تتصدر جدول الأولويات. بل إن ضمان صمت غزة في حال حدوث أي تصعيد في الشمال يبدو أولوية إسرائيلية. ومن هنا يمكن مثلاً فهم التسهيلات المالية القطرية، وتلك التي يوفرها مكتب مبعوث الأمين العام نيكولاي ملادينوف. بل إن إسرائيل في الكثير من مواسم التصعيد اتهمت دمشق وطهران بالوقوف خلفه؛ خصوصاً تلك الجولات التي انفردت حركة الجهاد الإسلامي في التصدي لها، مثل تصعيد تشرين الأول ٢٠١٨. ومع ذلك، تقترح دراسة إسرائيلية أن أي ترتيبات تتم مع غزة يجب ألا تكون على حساب حل الدولتين المستقبلي بل ممهدة له. وتحذر الدراسة من أن «الحكومة الإسرائيلية إذا اختارت أن تستجيب للقبلة الموقوتة في غزة بمجرد اتفاقيات مؤقتة وسطحية مع حماس، دون البحث عن حل طويل الأمد، فإن كل الترتيبات المؤقتة ستقود دائماً إلى المربع الأول»، ومن ثم فإن نجاح المحادثات مع حماس، كما تستنتج الدراسة، يجب أن يكون جزءاً من هدف بعيد المدى يتمثل في تحقيق حل الدولتين.<sup>٦٢</sup>

ختاماً، فإن مستقبل قطاع غزة في ظل الانقسام الفلسطيني وتعثر جهود المصالحة سيظل عالقاً في النقاش الإسرائيلي. توحى أحداث وتطورات الوضع في العام ٢٠١٨ التي تكشف تعدد المعالجات الإسرائيلية وفق التطورات الميدانية، بأن إسرائيل لم تقرر ما إذا كانت ترى مصلحتها في تحويل الواقع الحالي إلى دولتين فلسطينيتين أو أن يعود قطاع غزة إلى السلطة. يجب على إسرائيل أن تنهي اللعبة؛ إما فصل غزة بالكامل عن الضفة أو عودتها إلى السلطة، كما يقترح الباحث في

---

يشير ما جرى في مواجهات تشرين الثاني إلى أن إسرائيل لم يعد لديها الكثير لتفعله حيال السلاح الفلسطيني في غزة إلا الدخول في حرب شاملة.

---

مركز «بيغن- السادات» جوناثون أرئيل، الذي يوصي بتطوير إستراتيجية تقوم على التعاون مع ما يسميها «الدول السنوية المعتدلة» لبناء تحالف واقعي يدعم هذه التوجهات. ولكن في حال قررت الدفع باتجاه خيار الفصل؛ فعليها أن تضمن نزع سلاح حماس، ولو جزئياً، قبل تقديم المعونات.<sup>٦٣</sup>

## ٩. الرؤى الإسرائيلية تجاه الصراع

ترتكز السياسة الإسرائيلية في التعاطي مع الواقع الفلسطيني على الفصل شبه التام بين ما تقوم به في الضفة الغربية وبين ما تتبعه من سياسات في قطاع غزة، تطلب ذلك، من ضمن أمور أخرى كثيرة، تحييد السلطة قدر الإمكان عن كل التسهيلات التي تقدمها إسرائيل لغزة، ومحاولة فتح قنوات عبر وسطاء إقليميين ودوليين مع الحركة. يستمر الوضع في الضفة الغربية على ما هو عليه، إذ تواصل إسرائيل سياساتها من مصادرة وبناء، وتعمل في الوقت نفسه على التكييل بالفلسطينيين لصالح المستوطنين. في الوقت نفسه، تقدم تسهيلات مباشرة ومشروطة تشمل تحسين حياتهم وتخفيف بعض الصعوبات عنهم. كل ذلك دون أي أثمان سياسية بسبب توقف العملية السلمية. في المقابل، فإن الوضع في غزة يتطلب معالجة مختلفة تقتضي وجود قنوات لإيصال رسائل لحماس، وعقد بعض التفاهات عبر الوسطاء معها. ما يجري على الأرض في تلك العلاقة مع حماس عكس قبول حكم حماس في المنطقة، أو التكيف معها، والبحث عن طرق للتفاوض، ولو بشكل غير مباشر. غير أن إسرائيل، بالهدوء الذي تشتريه في غزة والتسهيلات التي تقدمها للناس بين الفينة والأخرى في الضفة، لا تحل الأزمة، فهي بحاجة للعمل الجاد وفق رؤية شاملة، وعدم الاكتفاء بردة الفعل كما تقول دراسة إسرائيلية.<sup>٦٤</sup>

وتقترح الدراسة أنه على إسرائيل أن تعيد النظر في مقاربتها الإستراتيجية القائمة على الفصل بين سياساتها في غزة وسياساتها في الضفة الغربية، وتذكر في هذا الإطار بأنه على الرغم من محاولة إسرائيل تقديم تسهيلات لغزة عبر وسطاء إقليميين ودوليين مقابل الهدوء مع حماس، فإن الكثير من الشركاء الدوليين لا يوافقون على التدخل في غزة دون موافقة السلطة، كما أن التفاهات مع حماس مسّت مكانة السلطة في الضفة. والسؤال الأهم الذي تطرحه الدراسة يدور حول مقدرة إسرائيل على التكيف مع تآكل قدرتها على الردع ضد حماس، إذ ربما ستصبح حماس قادرة على الانتفاع من الهدوء والاستقرار في غزة فيما تواصل المبادرة لعمليات في الضفة الغربية. من جانب آخر، ترى الدراسة أنه بينما يمكن

ترتكز السياسة الإسرائيلية في التعاطي مع الواقع الفلسطيني على الفصل شبه التام بين ما تقوم به في الضفة الغربية وبين ما تتبعه من سياسات في قطاع غزة.

لإسرائيل المرواحة بين أكثر من خيار على الساحة الفلسطينية غير السلطة، شريكها التقليدي في عملية السلام، فإن هذا الأمر يبقى مقلقاً، «لأنه حتى اللحظة لا يمكن الاعتماد على الاتفاقات التي تتم مع حماس». وعلى الرغم من أن إسرائيل تعتقد أنها يمكن أن تتعامل وتدير أزمة على جبهتين فلسطينيتين منفصلتين واحدة في الضفة والأخرى في غزة، فإن السؤال الذي تدعو الدراسة لإجابة حاسمة عليه: هل يمكن تحييد حماس عن الفعل في الضفة الغربية؟ وتترك إجابة مفتوحة على الهامش: الأحداث الأخيرة هناك أثبتت أن نشطاء الحركة لا يريدون ذلك.<sup>٦٥</sup>

بناءً على ذلك، ترى الدراسة أن إستراتيجية إسرائيل يجب أن تركز على جملة من المحددات:

١. حرية عمل الجيش في كافة المناطق ولكن مع تقليل الاحتكاك مع المواطنين.
٢. مواصلة التعاون مع السلطة الفلسطينية.
٣. عدم إغلاق الأفق السياسي والاستعداد للحوار مع السلطة للوصول لاتفاقيات انتقالية.

٤. التعاون مع الجهات الإقليمية والدولية لإعادة إعمار غزة مع التأكيد أن هذا يجب أن يتم بالتعاون مع السلطة.

أيضاً، يمكن ملاحظة تصاعد الدعاوى التي تطالب بتحسين السياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين في الضفة الغربية وفي التعامل مع السلطة، حتى لا تنزلق الأمور وتدهور ميدانياً وتتفكك السلطة وتكون لذلك تبعات جسيمة على الأمن الإسرائيلي. يترافق هذا مع تزايد المقترحات الإسرائيلية بوجوب تبني إسرائيل خطأً أحادية تقود إلى حصولها على النتائج المرغوبة من أي حوار مع الفلسطينيين دون أن تكون رهينة الموقف الفلسطيني. وكما يقترح عاموس يدلين، فإن نافذة الفرص كبيرة بالنسبة لإسرائيل؛ فالسلطة ضعيفة ولا تستطيع اتخاذ الكثير لمنعها، إلى جانب أن العداء لإسرائيل في الدول العربية والشرق الأوسط قد تضعف.<sup>٦٦</sup>

وتقترح دراسة إستراتيجية أن على إسرائيل أن تطور وتخلق قدرات تزودها بفرص الرد على السيناريوهات المختلفة ضمن جملة من المعطيات الثابتة، أولها أن لا حل لمشكلة غزة وهذا يتطلب استجلاب الدعم الإقليمي والدولي لتحسين الأوضاع الإنسانية في غزة وتخفيف الحصار، وثانيها، على الرغم من مستوى العلاقة غير الجيد مع السلطة، فيجب على إسرائيل أن تتمسك بالسلام كمكون ضمن سياقات سياساتها الأمنية. فغزة قد تصبح كياناً مستقلاً ضمن سياقات مختلفة: مستقل ومنفصل عن الضفة وعن السلطة. وتنصح الدراسة إزاء ذلك وللحفاظ على

---

اعتمدت إسرائيل ضمن أمور أخرى كثيرة، تحييد السلطة قدر الإمكان عن كل التسهيلات التي تقدمها لغزة.

---

السلام كـمكون ضمن سياساتها وتصرفاتها الأمنية أن على إسرائيل أن تقوم بخطوات أحادية ومنسقة للفصل عن الفلسطينيين تمكّن إسرائيل من الحفاظ على مصالحتها وتطور واقعهم. لا يجب ترك الفلسطينيين يضعون «فيتو» على عملية السلام واستمراريتها. إن مثل هذه الخطوات التي تعزز فصل الفلسطينيين تمنع حل الدولة الواحدة وفي الوقت نفسه تترك الباب مفتوحاً أمام فرص تحقيق حل الدولتين ولكن ليس على الطريقة الفلسطينية. أهم شيء أن تظل السلطة مستقرة وتقوم إسرائيل على الرغم من عدم وجود اتفاق بتلك الخطوات. بكلمة أخرى فإن ما تقترحه الدراسة هو فرض حل على الفلسطينيين يكون مكونه واقعين مختلفين، واحد في غزة والثاني في الضفة.<sup>٦٧</sup>

وتشرح دراسة أخرى أنه يمكن العمل وفق خطة محكمة من قبل إسرائيل تسعى لتخفيف حدة التوتر في الضفة الغربية دون الحاجة لوجود مفاوضات مع الفلسطينيين، وذلك من شأنه أن يساهم في المستقبل بدفع الحوار السياسي إذا كان ثمة توجهات حياله. بكلمة أخرى، على إسرائيل أن تتخذ خطوات تهدف إلى تعزيز السلطة وتوسيع صلاحياتها دون أن يكون ذلك عبر التفاوض السياسي لأن البديل لانهاية السلطة قد يكون حل الدولة الواحدة. وتشمل هذه الخطوات (١) تقييد البناء في المناطق المصنفة «ج»، (٢) القيام بخطوات أحادية منسقة تهدف إلى توسيع سلطات السلطة الفلسطينية من خلال تحويل مسؤوليات جديدة لها وفق الاتفاقيات السابقة والغاية هي إعادة ترتيب الأوضاع في المناطق (ج)، (٣) خطوات متفق عليها عبر توقيع اتفاقيات محددة حول البناء والبنية التحتية والخدمات.<sup>٦٨</sup>

وليس بعيداً عن ذلك، يقترح مركز دراسات الأمن القومي الإسرائيلي في تقريره السنوي للعام ٢٠١٩ تبني خطة إستراتيجية متعددة المسارات للعلاقات الفلسطينية الإسرائيلية، يكون أساسها سياسات إسرائيل تجاه الفلسطينيين في الضفة الغربية، بمعنى أن غزة والقدس ليستا ضمن تلك الخطة، وجوهرها تحرير السياسات الإسرائيلية من الاعتراض الفلسطيني، إذ «لا يجوز رهن كل شيء بموافقة الفلسطينيين»، وهدفها الأهم هو «دولة ذات أغلبية يهودية، دولة ديمقراطية، دولة آمنة». تقترح الخطة ضرورة تعزيز مصالح إسرائيل السياسية والأمنية والمناطقية في الضفة الغربية استباقاً لأي اتفاقيات قد تتم مع الفلسطينيين، والتأكيد على نوايا إسرائيل لدفع الفصل السياسي والجغرافي عن الفلسطينيين، ودفع السياقات المعززة لحل الدولتين، وتحسين وضع إسرائيل الاستراتيجي دون الحاجة لعملية سياسية ثنائية.<sup>٦٩</sup> يجب أن يضمن ذلك، كما يقترح التقرير ذاته، حرية عمل القوات الإسرائيلية

يقترح مركز دراسات الأمن القومي الإسرائيلي في تقريره السنوي للعام ٢٠١٩ تبني خطة إستراتيجية متعددة المسارات للعلاقات الفلسطينية.

عاموس يدلين:  
ما يمكننا فعله هو منح الفلسطينيين أقل من دولة، على قرابة ٦٥٪ من الضفة الغربية، بلا جيش حقيقي حر التصرف، فيما تواصل إسرائيل السيطرة على المجال الجوي للضفة.

في الضفة الغربية، وتخفيف الاحتكاك مع المواطنين الفلسطينيين، وتعزيز التعاون الأمني مع قوى الأمن الفلسطينية على قاعدة «كلما عملوا أكثر نتدخل أقل»، فضلاً عن تحسين البنية التحتية الفلسطينية، وتبني سياسة بناء مختلفة تشمل مواصلة البناء في التجمعات الاستيطانية وتجميد البناء في المستوطنات المعزولة الواقعة في وسط التجمعات الفلسطينية.<sup>٧٠</sup>

يقول عاموس يدلين في مقابلة مع موقع «تايمز أوف إسرائيل»: «لا يمكن لنا أن ننتظر المسيح الفلسطيني أن يأتي ويصنع سلاماً معنا، لأن هذا لن يحدث، ولن ننتظر المسيح اليهودي الذي سيمنحنا أغلبية يهودية واضحة بين نهر الأردن والبحر المتوسط؛ علينا أن نقوم بذلك بأنفسنا. ما يمكننا فعله هو منح الفلسطينيين أقل من دولة، بمعنى كيانية فلسطينية متجانسة تحت قيادة السلطة على قرابة ٦٥٪ من الضفة الغربية، بلا جيش حقيقي حر التصرف، فيما تواصل إسرائيل السيطرة على المجال الجوي للضفة. بالنسبة لإسرائيل، عليها أن تتبع نموذج «الواز» (Waz) حيث هناك أكثر من طريق للوصول للهدف، إذا لم ينجح إحداها، تنتقل إلى الأخرى.»<sup>٧١</sup> وبعدها فحص مجموعة مختارة من السيناريوهات المستقبلية المحتملة والبديلة بالنسبة إلى إسرائيل، بهدف تحصين المصلحة العليا في المحافظة على «دولة يهودية، ديمقراطية، آمنة، وأخلاقية»، خلص الباحث في مركز دراسات الأمن القومي أودي ديكال إلى ضرورة تغيير الاتجاه والبدء فوراً بخطوات انفصال تبلور بصورة مسؤولة، وبالتدريج، واقع كيانين سياسيين منفصلين - إسرائيل وفلسطين.<sup>٧٢</sup>

من جانب آخر، يطرح خبير عسكري إسرائيلي أن هناك تغييراً كبيراً في مفهوم الحرب وطريقتها، إذ بات إشراك السكان المدنيين في الأوقات المعاصرة جزءاً من تكتيكات الجماعات المسلحة لتعقيد المواجهة التقليدية على الجيوش. وغزة وجنوب لبنان تبدوان مثالين واضحين على ذلك، كما يزعم غرثون هكوهن. يقول: «في حالة حدوث انسحاب إسرائيلي، فإن منظمات الإرهاب ستجعل منازل المواطنين العرب في (يهودا والسامرة) ميادين قتال، من خلال تلغيم الشوارع وجعلها مخازن للصواريخ. وعليه فإن الوضع الحالي بالذات، حيث يوجد استيطان إسرائيلي في عمق الضفة الغربية، يجلب منفعة سياسية وأمنية كثيرة.»<sup>٧٣</sup>

ومع حمى الانتخابات والصراع بين اليمين واليسار لخص غيوراً أيلند توجهات الحل مع الفلسطينيين بالنسبة لألوان الطيف السياسي الإسرائيلي وحصرها في ستة توجهات: التوجه الأول يعتقد أن الحل الوحيد يكمن في دولة واحدة بحيث تضم إسرائيل الضفة الغربية، وإذا ما تم تجاهل غزة فستكون لليهود أغلبية ديمغرافية؛



التوجه الثاني يتمثل في ضم المناطق (ج) وترك بقية الفلسطينيين يديرون حياتهم بأنفسهم مدنياً؛ التوجه الثالث يعتمد على إدارة الصراع دون الحاجة لحل؛ التوجه الرابع وهو الحل الإقليمي القائم على ضرورة حل دائم للمشكلة الفلسطينية، ولكن ليس على أساس المبدأ البسيط للدولتين، فمبدأ الدولتين يقوم على أساس أربعة افتراضات: يجب حل النزاع في المساحة التي بين البحر والنهر، ويجب أن تقوم دولة فلسطينية ذات سيادة، وغزة والضفة جزء من كيان سياسي واحد، والحدود بين إسرائيل وفلسطين تقوم على خطوط ٦٧ مع تعديلات طفيفة، وهي افتراضات يرى أيلند أنها «ليست صحيحة بالضرورة»، مشيراً إلى حلين بديلين: الأول يقوم على أساس تبادل أراضٍ خماسي بين إسرائيل، مصر، الأردن، فلسطين، السعودية، والثاني على إقامة اتحاد فيدرالي بين الأردن والضفة الغربية؛ أما التوجه الخامس فيتمثل بخطة رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق، إيهود أولمرت، المعروف بخطة الانطواء، التي تركز على ضرورة إنهاء الاحتلال، من خلال إخلاء معظم مناطق الضفة الغربية، والانسحاب إلى خط الجدار الأمني ومواصلة الاحتفاظ بغور الأردن؛ والتوجه السادس يؤيد المفاوضات من أجل الوصول إلى تسوية دائمة الآن على أساس مبدأ الدولتين.<sup>٧٤</sup>

## إجمال

بناء على ما سبق، يمكن ملاحظة هيمنة خطاب فرض الحل من طرف إسرائيل دون إغلاق نافذة الفرص: بمعنى توجه إسرائيل لمواصلة سياساتها في الضفة الغربية بما يؤمن مخرجات نهائية تتوافق مع مصالحها دون أن تفعل ذلك برغبة التصادم مع الفلسطينيين، بل يمكن استخدام ما ينتج من واقع لتمكين الفلسطينيين خارج المناطق (ج) من حكم أنفسهم، حتى وإن كان هذا دون التوافق معهم. باختصار تأمين المصالح الإسرائيلية وحده سيفرض واقعاً جديداً على الفلسطينيين ليتعاطوا معه. فغاية إسرائيل هي الاحتفاظ بالمستوطنات (ربما التنازل عن بعض البؤر النائية) وضم المناطق خلف الجدار وضمان عدم وجود حدود لأي كيان أو تجمع فلسطيني على طول منطقة الأغوار. السائد في النقاش السياسي والأكاديمي الإسرائيلي أن إسرائيل يمكن أن تحقق كل ذلك دون موافقة السلطة لأنها ليست بحاجة لتلك الموافقة من الأساس، وعليه يجب أن تدفع هذا الحل قدماً. القضية الأخرى التي باتت شائعة في الخطاب الإسرائيلي أن غزة لم تعد جزءاً من النقاش العام حول الحل مع الفلسطينيين. وعلى الرغم من أن البعض يقترح ضرورة أن

---

توجد هيمنة لخطاب فرض الحل من طرف إسرائيل دون إغلاق نافذة الفرص: بمعنى توجه إسرائيل لمواصلة سياساتها في الضفة الغربية بما يؤمن مخرجات نهائية تتوافق مع مصالحها.

---

تنظر إسرائيل بذات العين إلى الضفة الغربية وقطاع غزة بوصفهما مكوني الكيان الفلسطيني، إلا أن الفكرة السائدة هي أن غزة لها مصير تقرر الأحداث الميدانية مع حماس، وبالتالي لم تعد جزءاً من الهاجس العام في العلاقة مع الفلسطينيين. المفارقة اللافتة هي أن غياب الفلسطيني في الخطاب العام الإسرائيلي بوصفه جزءاً رئيسياً من التسوية، رافقه غياب تام لفكرة التسوية من أساسها في الخطاب السياسي الإسرائيلي الرسمي، إذ لم تعد تظهر إلا في الإشارات المبهمة التي يصدرها السياسة الإسرائيليون بين الوقت والآخر عن علاقاتهم المتقدمة ببعض الدول العربية، وعن «سلام إقليمي لا يمر عبر الفلسطينيين»، ضمن ما يعرف بصفحة القرن، التي ينسج مستشار الرئيس الأميركي وصهره، جاريد كوشنر، ومبعوثه إلى الشرق الأوسط، جيسون غرينبلات، خيوطها في الخفاء ضمن جولات متكررة في المنطقة لا تشمل الأراضي الفلسطينية. إزاء ذلك، يغيب الشكل المحدد للحل، بينما يتبلور أكثر فأكثر الشكل المحدد لما لا يمكن أن يكون الحل: لا استقلال حقيقياً للفلسطينيين ضمن دولة ذات سيادة، ولا وجود لهم على طول الحدود الشرقية، كما أن القدس التي باتت بعض دول العالم تنقل سفاراتها لها، على الأقل بلدتها القديمة، أصبحت خارج النقاش، ومعها قضية اللاجئين التي حاولت الولايات المتحدة تصفيتها على مرأى العالم من خلال وقف تمويل «الأونروا» والسعي لشل نشاطها بالكامل. الأمر اليوم لا يشبه التصرف الأحادي الذي تبنته إسرائيل في غزة وقبلها في جنوب لبنان؛ بل تحديد شكل الحل الذي ستركه الإسرائيليون خلفهم للفلسطينيين.

في خضم ذلك كله، يبقى من غير المؤكد أن تتغير حالة الجمود الحالية في علاقة إسرائيل بالفلسطينيين سياسياً، بل يمكن توقع أن تقود حالة الجمود تلك، مع غياب أي أفق للحل، سوى الأفق الذي ترسمه إسرائيل، إلى المزيد من التدهور على الأرض، في ظل سعى سلطات الاحتلال إلى الاستمرار في توسيع المشروع الاستيطاني، وفي ظل حمى التشريعات التي يقدمها اليمين للمساس بالوجود الفلسطيني في الضفة الغربية، وتقويض فعالية السلطة على الأرض.

---

الأمر اليوم لا يشبه التصرف الأحادي الذي تبنته إسرائيل في غزة وقبلها في جنوب لبنان؛ بل يجري تحديد شكل الحل الذي ستركه الإسرائيليون خلفهم للفلسطينيين.

---

## الهوامش

- 1 Shine, sima and Zimmt, Raz, "Iran: Facing a Year of Decisions and Changes", in Kurz, Anat and Brom, Shlomo, (edt), Strategic Survey for Israel 2018-2019, INSS, Tel Aviv, pp.11-30.
- 2 Litvak, Meir, Landau, Emily B., Kam, Ephraim, Iran in a Changing Strategic Environment, Memorandum No. 173, INSS, Tel-Aviv, March 2018.
- 3 <https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-5379286,00.html>
- 4 <https://www.israelhayom.co.il/article/600709>
- 5 <https://www.maariv.co.il/news/politics/Article-675732>
- 6 <https://www.alquds.co.uk/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%A8%D9%8A%D8%B6-%D9%8A%D8%B1%D8%AF-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A/>
- 7 <https://www.timesofisrael.com/full-text-of-netanyahus-speech-at-the-opening-of-the-us-embassy-in-jerusalem/>
- 8 <https://www.maannews.net/Content.aspx?id=969464>
- 9 <https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9/-%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D9%8A%D9%83%D8%B4%D9%81-%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B5%D9%8A%D9%84-%D8%B5%D9%81%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D8%B1%D8%B6-%D9%88%D8%AB%D9%8A%D9%82%D8%A9-1037830>
- 10 [https://www.mako.co.il/news-military/israel-q2\\_2018/Article-aae231653006361004.htm?sCh=e037f6f25b-c49110&pld=1053994317](https://www.mako.co.il/news-military/israel-q2_2018/Article-aae231653006361004.htm?sCh=e037f6f25b-c49110&pld=1053994317)
- 11 «تفاصيل جديدة لـصفقة القرن» والسلطة تتمسك بالقدس الشرقية»، الجزيرة، ١٧/١٩/٢٠١٧
- 12 Landau, Noa, "After Trump Meeting, Netanyahu Backs Palestinian State Under Israeli Security Control", Haaretz, 27/9/2018.
- 13 إندانات عربية وغربية لاعتراف ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل، موقع فرانس ٢٤، ١٧/١٢/٢٠١٧. <https://goo.gl/ULJ2aT>
- 14 <https://www.ochaopt.org/ar/content/protection-civilians-report-1-14-january-2019>
- 15 <https://www.ochaopt.org/ar/content/increase-settler-violence-during-first-four-months-2018-1>
- 16 Harel, Amos, "Israeli 'Jewish Terror' Incidents Targeting Palestinians Tripled in 2018", Haaretz, 6.1.2019.
- 17 <http://pnn.ps/news/391814>
- 18 <https://www.ochaopt.org/ar/content/2018-more-casualties-and-food-insecurity-less-funding-humanitarian-aid-1>
- 19 <https://m.knesset.gov.il/News/PressReleases/pages/press06.11.18a.aspx>
- 20 تصعيد في الضفة: الاحتلال يحاول فهم العمليات الأخيرة»، عرب ٤٨، ١٣/١٢/٢٠١٨.
- 21 <https://www.timesofisrael.com/idf-sees-drop-in-west-bank-terror-attacks-for-4th-consecutive-year/>
- 22 <https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2019/01/03/1205827.html#ixzz5egbWLSxS>
- 23 <https://www.ochaopt.org/ar/content/humanitarian-impact-settlements-palestinian-neighbourhoods-east-jerusalem-evictions-and-1>
- 24 السابق.
- 25 <http://pnn.ps/news/391814>
- 26 المصدر السابق.
- 27 <https://www.yediot.co.il/articles/0,7340,L-5206348,00.html>
- 28 <https://www.timesofisrael.com/netanyahu-reassures-faction-bedouin-village-will-be-destroyed-very-soon/>
- 29 «عام ٢٠١٨ - عام تكريس الاستيطان الصهيوني على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧»، مركز دراسات الأرض، بيان صحافي، ٣١/١٢/٢٠١٨.
- 30 المصدر السابق.
- 31 <http://www.mysha.org.il/?CategoryID=335&ArticleID=9165>
- 32 المصدر السابق.
- 33 <http://peacenow.org.il/settlements-watch/matzav/population>
- 34 <http://peacenow.org.il/settlements-watch/matzav/population>
- 35 <http://peacenow.org.il/settlements-watch/matzav/population>
- 36 <http://peacenow.org.il/category/settlements>
- 37 تقرير: حكومة الاحتلال ترصد ٤١٧ مليون شيكل للاستيطان بالأغوار»، عرب ٤٨، ٢٦/٤/٢٠١٨.
- 38 <http://peacenow.org.il/plans-approved-december-2018>
- 39 سلامة، سليم، «خطوة أخرى في حملة «الضمّ الزاحف» وبسط السيادة الإسرائيلية الكاملة على المناطق الفلسطينية»، المشهد الإسرائيلي، مركز مدار، ٦ آذار، ٢٠١٨.
- 40 <http://peacenow.org.il/en/government-announces-support-for-new-hebron-settler-compound>
- 41 <https://www.ochaopt.org/ar/content/palestinian-communities-risk-forcible-transfer-case-eastern-nablus-firing-zone-1>
- 42 <https://www.ochaopt.org/ar/content/2018-more-casualties-and-food-insecurity-less-funding-humanitarian-aid-1>

an-aid-1

43 <https://mfa.gov.il/MFAAR/TheGovernment/Pages/Israel-Abbas.aspx>

44 Frisch, Hillel, "Israel and Abbas: Security Cooperation + Terrorism", BESA Center Perspectives Paper No. 1,057, January 7, 2019.

٤٥ « مشروع قانون إسرائيلي للسيطرة على قرى فلسطينية بالضفة »، ٢٠١٨/١٢/٢٤. <http://www.24fm.ps/ar/news/1545657399>

٤٦ انظر/ي تقرير مركز مدار حول القوانين والتشريعات العنصرية خلال الدورة الـ ٢٠ للكنيست الإسرائيلي على الرابط التالي: <https://www.madarcenter.org/%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1/%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%AE%D8%A7%D8%B5%D8%A9/8142-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%86%D9%8A%D8%B3%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%8020-%D8%B3%D8%AC%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8/D9%88%D8%A7%D9%86%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D9%85%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%84%D8%A7%D9%84-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%86-7-%D8%A3%D9%8A%D8%A7%D8%B1-2015-1-%D9%83%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A-2019>

47 [https://www.btselem.org/arabic/planning\\_and\\_building/20180614\\_last\\_veil\\_disguising\\_west\\_bank\\_planning\\_policy\\_lifted](https://www.btselem.org/arabic/planning_and_building/20180614_last_veil_disguising_west_bank_planning_policy_lifted)

٤٨ تقرير مركز مدار حول القوانين والتشريعات العنصرية خلال الدورة الـ ٢٠ للكنيست الإسرائيلي على الرابط التالي: <https://www.madarcenter.org/%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1/%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%AE%D8%A7%D8%B5%D8%A9/8142-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%86%D9%8A%D8%B3%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%8020-%D8%B3%D8%AC%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D8%A7%D9%86%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%86%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D9%85%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%84%D8%A7%D9%84-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%86-7-%D8%A3%D9%8A%D8%A7%D8%B1-2015-1-%D9%83%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A-2019>

٤٩ « تقرير مركز مدار حول القوانين والتشريعات العنصرية خلال الدورة الـ ٢٠ للكنيست الإسرائيلي على الرابط التالي: <https://www.madarcenter.org/%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1/%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%AE%D8%A7%D8%B5%D8%A9/8142-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%86%D9%8A%D8%B3%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%8020-%D8%B3%D8%AC%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D8%A7%D9%86%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%86%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D9%85%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%84%D8%A7%D9%84-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%86-7-%D8%A3%D9%8A%D8%A7%D8%B1-2015-1-%D9%83%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A-2019>

٥٠ انظر نص البيان الختامي على الرابط التالي: <http://www.maannnews.net/Content.aspx?id=948323>

51 <http://www.qudspress.com/index.php?page=show&id=44504>

٥٢ بيان صحفي صادر عن الهيئة الوطنية لمسببات العودة وكسر الحصار، غزة، ٢٠١٩/١/١١. 53 Dekel, Udi, "Israel Policy towards the Gaza Strip", in Kurz, Anat, Dekel, Udi and Berti, Benedetta, (edt) The Crisis of the Gaza Strip: A Way Out, INSS, Tel Aviv, 2018, pp113-126.

54 Dekel, Udi, Kurz, Anat, Strategic Overview – The Reconstruction of the Gaza Strip: A Critical Imperative, INSS, Tel Aviv, 2017. Tel Aviv: INSS, 2017.

55 Lappin, Yaakov, "Hamas-Israel Truce Would Be "Painkiller, not Antibiotic", BESA Center Perspectives Paper No. 917, August 9, 2018.

56 Frisch, Hillel, "Humanitarian Concessions Will Not Reduce Hamas Violence. Here is the Evidence", BESA Center Perspectives Paper No. 952, September 18, 2018.

57 Dekel, Udi, "Israel Policy towards the Gaza Strip", in Kurz, Anat, Dekel, Udi and Berti, Benedetta, (edt) The Crisis of the Gaza Strip: A Way Out, INSS, Tel Aviv, 2018, pp113-126. Yaldin, Brun and Dekel, ibid.

58 Dekel, ibid.

59 Frisch, Hillel, "There Is No Political Solution for Gaza, BESA Center Perspectives Paper No. 1,000, November 7, 2018.

60 <https://www.timesofisrael.com/idf-sees-drop-in-west-bank-terror-attacks-for-4th-consecutive-year/>

61 Bouchnik-Chen, Raphael G., "Deterrence Is Not Everything", BESA Center Perspectives Paper No. 1,035, December 13, 2018

62 "Keys to Resolving the Gaza Crisis", Molad: the Center for the renewal of Israeli democracy, 25.10.2018 <http://www.molad.org/en/articles/gaza-keys>.

63 Ariel, Jonathan, "Israel Must Make a Decision on Gaza", BESA Center Perspectives Paper No. 1,001, November 9, 2018.

64 Michael, Kobi, Dekel, Udi, "The Escalation in the West Bank: The Need for a Change in Israeli Strategy and Policy", INSS Insight No. 1117, December 18, 2018.

٦٥ السابق

66 <http://www.inss.org.il/article/interview-amos-yadlin/>

67 Dekel, Udi, and Michael, Kobi, Scenarios in the Israeli-Palestinian Arena- Strategic Challenges and Possible Re-

- 68 response, The Institute for National Security Studies, December 2018.
- 69 Schneider, Yaron, "Expanding PA Authority and Institutions as an Outline for a Political Process: Israeli and Palestinian Perspectives", Strategic Assessment, Volume 21, No. 3, November 2018.
- 70 Kurz, Anat and Brom, Shlomo, (edt), Strategic Survey for Israel 2018-2019, INSS, Tel Aviv  
<https://www.inss.org.il/inss-plan-political-security-framework-israeli-palestinian-arena/>
- 71 <https://www.timesofisrael.com/proposal-would-split-israel-from-palestinians-but-dont-call-it-a-peace-plan/>
- ٧٢ ديكل، أدوي، «ثمة سبيل لوقف الانزلاق إلى الدولة الواحدة»، واي نت، ٢٧/١/٢٠١٩.
- 73 Hacoheh, Gershon, "The Two Major Strategic Turning Points of 2018", BESA Center Perspectives Paper No. 1,046, December 25, 2018.
- ٧٤ آيلند، غيورا، «اليمن واليسار: ستّ رؤى لحل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني»، يديعوت، ٩/١/٢٠١٩.

